ابن العلج وكتابه البسيط

الدكتور محمد حسن عوّاد

الجامعة الأردنية/ كلية الآداب

أخبارُ ابن العِلْج:

أَخبارُ ابن العِلْج عزيزةٌ نادرة بل مجهولةَ طَوَّحت بها يدُ الزمان، وَحَسْبُك أنْ تعْلَمَ أنّ السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ يُصَرِّح في كتابه "بغية الوعاة" بأنّه لم يقف لابن العِلْج على ترجمة[١]. والذي قُدِّر لي الوقوف عليه من أَخبار ابن العِلْج أُمورٌ أَربعة: أَوّلُها سِلسِلَةُ نَسَبه. وثانيها نسبَة كتاب "البسيط في النحو" إليه. وثالثها: احتفاء أبي حَيَّان وتلاميذه به حينَ عوَّلوا على كتاب البسيط ونقلوا منه. ورابعها: مكان سكناه وهو اليَمنَ. وقد ساقَ ابنُ قاضي شبهة هذه الأمور الأربعة في قوله: "ابن العِلْج محمد أبو عبدالله ضياء الدين بن العِلْج- بكسر العَيْن المهملةَ وسكون اللام ثم جيم- مؤلف كتاب البسيط في النحو. ذكره الشيخ أثير الدين أبو حَيّان في "شرح التسهيل" ونقل عنه في كتاب البسيط كثيراً. قال: كان قد سَكَن اليمن وَصَنَّف بها"[٢]. ورأيتُ في كتاب " الارتشاف" كنية أُخرى لابن العلج هي أبو البقاء. قال أبو حيان:"وقال أبو البقاء صاحب البسيط"[٣]. وظاهرُ العِبارة أَنَّ أَبا البقاء وصاحب البسيط شخصٌ واحد. والتحقيق أنهما شخصان لا شخصٌ واحد، يدلُّ على ذلك قولُ أبي حَيَّان فيما بعد "قال أبو البقاء ... وقال في البسيط"[٤]. وهذا يحملني على الاعتقاد بأَنَّ في العبارة الأولى سقطاً وهو واو العطف وأنّ أَصلَ العبارة هو قال أبو البقاء وصاحبُ البسيط. وأظنُّ أَن أبا البقاء الوارد في كلامِ أبي حَيَّان هو عَبْدالله بن الحُسَين بن عبدالله العُكْبَري. ولد سنة ٥٣٨هـ وتوفي سنة ٦١٦هـ[٥].

وإذا كانت المصادر قد سمحت بمعرفة شيء يسير عن نَسَبِ ابن العلج ومكان سكناه فإنّها لم تُشِر البتة إلى القرن الذي عاش فيه ابن العِلْج أو السنة التي وُلدَ فيها. غَيْرَ أَنّي بالوقوفِ على جملةٍ صالحةٍ من النقول المتناثرة في بطون كتب النحو من

---

(١) انظر بغية الوعاة: ٣٧٠/٢.

(٢) طبقات النحاة واللغويين٢٩٨/١، وانظر بغية الوعاة: ٣٧٠/٢.

(٣) ارتشاف الضَّرَب: ٢٣٩/٢.

(٤) ارتشاف الضَّرَب: ٢٣٩/٢.

(٥) بغية الوعاة: ٣٨/٢-٣٩.

كتاب البسيط قادرٌ بعون الله على تحديد القرن الذي ولد فيه، وقادرٌ على تقدير السنة التي ولد فيها متدرّجاً في التحديد والتقدير على النحو التالي:

أوّلاً: وَصَفَ السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر" ابنَ العِلْج بأنّه من المتأخرين قال: "وذهبَ المبرّد والسيرافي والفارسي وابن جنّي وأكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام إلى الثاني"[1]، ووصف ابنُ العِلْج ابنَ طلحة بأنّه من المتأخرين قال: "قال به من المتأخرين ابنُ طلحة"[2]. فابنُ العِلْج وابن طلحةَ من المتأخرين. وإذا علمنا أنّ ابنَ طلحة ولد سنة ٥٤٥هـ وتوفي سنة ٦١٨هـ[3] فإننا نكون قد خطونا خطوة نحو القرن الذي ولد فيه ابنُ العِلْج.

ثانياً: وتزدادُ الصورة جلاء حين نَعْلَمُ أَنَّ السيوطي ساقَ في كتابه غير مَرَّة[4] كلاماً لابن العلج طويلاً تضمن ذكر ابن يعيش. وهذا يعني أَنَّ ابن يعيش أسنُّ من ابن العلج وأعرقُ في الوجود. ويذكر أنَّ ابنَ يعيش ولد سنة ٥٥٣هـ وتوفي سنة ٦٤٣هـ[5]. وهذا كلُّه يعني خطوةً ثانية نحو الاقتراب من السنة التي ولد فيها ابن العلج.

ثالثاً: وَقع في "ارتشاف الضَّرَب": "وهو قولُ أبي علي وتبعه صاحبُ البسيط"[6]، وأبو علي المذكور هو أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشَّلَوْبين. ولد سنة ٥٦٢هـ وتوفي سنة ٦٤٥هـ[7]، وإذا علمنا أنّ صاحب البسيط قد تبع أبا علي فإنّ هذا دالٌّ على أنَّ ابنَ العِلج أحدثُ ميلاداً من أبي علي وأنّ ولادته بعد سنة ٥٦٢هـ.

رابعاً: أورد السيوطي في "الأشباه والنظائر" كلاماً لابن الحاجب يقضي بجواز الحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ وضعف الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، ثم قال: "واعترض عليه صاحبُ البسيط بأنَّ الاستقراءَ دَلَّ على أنَّ اعتبارَ اللفظ أكثر من اعتبار المعنى"[8]، فتأمّل قول السيوطي: "واعترض

---

(١)الأشباه والنظائر: ٧٨/١.
(٢) المساعد شرح تسهيل الفوائد: ٥٥٨/٢.
(٣) بغية الوعاة: ١٢١/١.
(٤) الأشباه والنظائر: ١٦٧/٢- ١٦٨، ١٩٥/٢- ١٩٦، ١٩٨/٢.
(٥) انظر بغية الوعاة: ٣٥١/٢- ٣٥٢.
(٦) ارتشاف الضَّرَب: ٨٥/٣.
(٧) بغية الوعاة: ٢٢٥/٢.
(٨) الأشباه والنظائر: ٤١٨/١.

عليه صاحب البسيط" فإنّه دالٌّ على أنَّ ابنَ الحاجب أسنُّ من ابن العلج وأقدم ميلاداً. ويذكر أنَّ ولادة ابن الحاجب كانت سنة ٥٧١هـ وتوفي سنة ٦٤٦هـ[١]، وهذا يقضي بأنَّ ولادة ابن العلج بعد سنة ٥٧١هـ.

خامساً: وَقَعَ في "التصريح على التوضيح" للأزهري: "فظهر بهذا أَنَّ ما نَقَلَه ابنُ مالك تبعاً لابن العلج من أنَّ الخليل يقولُ بالجرّ سهو"[٢]. فقولُ الأزهري"تبعاً لابن العلج" يقضي بأنَّ ابنَ العلج أسبقُ في الزمان من ابن مالك. وإذا علمنا أنَّ ابنَ مالك ولد سنة٦٠٠هـ أو سنة ٦٠١هـ وتوفي سنة ٦٧٢هـ[٣] تبين لنا أنَّ ولادة ابن العلج تقع بين سنة ٥٧١هـ وهي سنة ولادة ابن الحاجب وسنة ٦٠١هـ أو ٦٠٠هـ وهي سنة ولادة ابن مالك. وإذا ذهبنا في التقدير إلى أنَّ ابن العلج يصغر ابن الحاجب بخمس عشرة سنة ويكبر ابن مالك بخمس عشرة سنة فإنَّ ولادته- على وجه التقريب- واقعة سنة ٥٨٦هـ في الربع الأخير من القرن السادس. أمَّا وفاته فقد سكتت عنها كتب التراجم كما سكتت عن أخباره جملة. ومن العسير عليَّ تحديد سنة وفاته لأَنَّ اللاحقَ قد يخترمه الموت قبل السابق، على أنَّ كتاباً ضخماً في النحو يؤلّفه ابن العلج ويصفه السيوطي بأنّه " كبير نفيس في عِدّة مجلّدات"[٤] لا يمكنُ أن يتأتي لحدثٍ أو شابٍ في مقتبل العمر، وإنما يتأتي لرجلٍ نَافَ على الخمسين. والفراغ من الكتاب لا يعني وقوع الوفاة مما يحملني على الاعتقاد بأنَّ وفاة ابن العلج كانت بعد سنة ٦٥٠هـ.

كتاب البسيط: الحديث عن كتاب البسيط إنّما هو حديثٌ عن الجزء الباقي منه متناثراً في بطون كتب النحو، وقد قُدِّر لي أن أجمع ما يزيد على مائةٍ وعشرين صفحة من هذا الكتاب مُفَرّقة في كتب النحو. وأَحسب أنَّ هذه الصفحات كافية في إعطاء صورةٍ عن الكتابِ وصاحبه. ورأيتُ أن يسيرَ البحث في هذا الكتاب أو في الذي بقي منه متناولاً المسائل التالية: نسبة كتاب البسيط والمادة النحوية المنقولة منه إلى ابن العلج، قيمة كتاب البسيط، صفته، آراء ابن العلج الخاصة، مختاراته، نقوله.

نسبة كتاب البسيط ونسبة المادّة النحوية المنقولة منه إلى ابن العلج:

---

(١) بغية الوعاة: ١/١٣٤- ١٣٥.
(٢) التصريح على التوضيح١/٣١٣، وانظر أيضاً المساعد في شرح تسهيل الفوائد: ١/٤٣٠.
(٣) الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة: ٢٠، ٨٦.
(٤) الأشباه والنظائر: ٢/١٦١.

لا أرتابُ في نسبة كتاب البسيط إلى ابن العلج لأنَّ الذين ترجموا له وذكروا ذرْواً من أخباره نسبوا هذا الكتاب إليه، قال ابن قاضي شبهة: "مؤلِّف كتاب البسيط في النحو. ذكره الشيخ أثير الدين أبو حَيَّان في "شرح التسهيل"، ونقل عنه في كتاب البسيط كثيراً"[1]. يضاف إلى هذا اقتران ابن العلج بكتابه البسيط – غير مرّة- في بطون الكتب النحوية التي نقلت عنه.

ومن ذلك قول ابن عقيل "وقال ضياء الدين بن العلج في البسيط"[2]، وقوله "ونقل ضياء الدين بن العلج في البسيط"[3]، وقوله "ظاهر كلام ابن العلج في البسيط"[4]، وقوله "حكاه الضياء في البسيط"[5]، وقوله "وفي البسيط لابن العلج"[6]. ومن ذلك قول الأزهري "قاله ابن العلج في البسيط"[7]، وقوله "حكاه ابنُ العلج في البسيط"[8]. ومن ذلك قول السيوطي "وممن ذهب إلى الترادف- يعني الترادف بين الكلام والجملة- ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط في النحو"[9] .

أمّا المادّة النحوية المنقولة عن كتاب البسيط والتي تناثرت في كتب النحو فتجري نسبتها إلى ابن العلج مقترناً بكتابه على النحو الذي تقدّم تارة، وتجري نسبتها إلى صاحب البسيط تارة ثانية من مثل:"اختاره صاحبُ البسيط"[10]، أو "وهم صاحب البسيط"[11]، أو "صرَّح بذلك صاحب البسيط"[12]، أو "عزاه صاحب البسيط"[13]، أو "قال صاحب

---

(١) طبقات النحاة واللغويين: ٢٩٨/١.
(٢) شرح الألفية لابن عقيل: ١٠١/٢.
(٣) شرح الألفية لابن عقيل: ١٠١/٢.
(٤) المساعد لابن عقيل: ٤٠٥/١، ٤٦٥/١.
(٥) المساعد: ٢٨٦/٢.
(٦) المساعد: ١٤٤/٢.
(٧) التصريح: ٩٥/٢.
(٨) التصريح: ٤٠٢/٢.
(٩)الأشباه والنظائر: ١٦١/٢.
(١٠) الارتشاف: ٨٥/٣، والمساعد: ٧٤/٢، والتصريح: ٢٦٤/١، والهمع: ٩٧/١.
(١١) الارتشاف: ١٣٨/٢، ٥١/٣.
(١٢) التصريح: ٢٧٤/١.
(١٣) الارتشاف: ١٥٧/٢، الهمع: ٧٩/١.

البسيط"، أو" قاله صاحب البسيط"[1]، أو "زعم صاحب البسيط"[2]، أو "حكاه صاحبُ البسيط"[3]، أو "ذهب صاحب البسيط"[4]، أو "قول صاحب البسيط"[5]، أو "نقل صاحب البسيط"[6]، أو "عَلَّلَه صاحبُ البسيط"[7]، أو "شرط صاحب البسيط"[8]، أو "ذكر صاحبُ البسيط"[9]، أو "توقف في إجازته صاحب البسيط"[10]، أو "اعترض عليه صاحبُ البسيط"[11]، أو "منع صاحب البسيط"[12]، أو "تبعه صاحب البسيط"[13]، أو "نسبه صاحب البسيط"[14]، ونحو هذا كثير جدّاً. ويفهم ضمناً أنَّ صاحبَ البسيط هو ابنُ العِلج لا غيره لأنّه عُرف بكتابه البسيط، قال السيوطي في بغية الوعاة: "صاحب البسيط ضياء الدين ابن العِلج"[15]، ولأن أبّا حيّان وأتباعه أكثروا من النقل عنه كما يصرّح السيوطي[16]، فإذا ما ذكروا البسيط فإنما يريدون بسيط ابن العلج لا بسيط غيره، ولأنّي لا أعلم أحداً ألّف كتاباً وسمّاه البسيط غير ابن العلج إلاّ الواحدي وابن أبي الربيع. أمّا الواحدي فكتابه في التفسير لا في النحو. قال

---

(١) الارتشاف: ٣٨٠/١، ٣٨٧/١، ١/ ٣٩٠، ٢٣٩/٢، والمساعد: ٤٧٨/١، ١٢١/٢، والتصريح ١٩٥/٢، والأشباه والنظائر: ٧١/١، ٧٥/١، ١٠٥/١، ٢٠٧/١، ٣٢١/١، ١/ ٣٤٥، ١/ ٥١٤، ١/ ٤٠٠، ٦٢٨/١، ١/ ٥٣٢، ٥٧٣/١، ٢/ ٢١٢، ١٩٥/٢. والفرائد الجديدة: ٢٥٧/١، وشرح الأشموني: ٤٠٠/٢.

(٢) شرح الأشموني: ٣٧٢/٢.

(٣) الارتشاف: ٥٦٦/٢، ٤٣/٣، والهمع: ٦٥/١، ١٠٩/١، ١٣٤/٢.

(٤) شرح الأشموني: ٤٥٩/٢.

(٥) شرح الأشموني: ٥٢٧/٢.

(٦) المساعد: ٤٢٣/٢.

(٧) الأشباه والنظائر: ٥٦٤/١.

(٨) الارتشاف: ٨٧/٣.

(٩) الأشباه والنظائر: ١٩٣/٢، ١٩٨/٢.

(١٠) الأشباه والنظائر: ٣٥/١.

(١١) الأشباه والنظائر: ٤١٩/١.

(١٢) الهمع: ٨٥/١.

(١٣) الارتشاف: ٨٥/٣.

(١٤) الهمع: ٩٥/١.

(١٥) بغية الوعاة: ٣٧٠/٢.

(١٦) بغية الوعاة: ٣٧٠/٢.

السيوطي في ترجمة الواحدي: "صَنَّف البسيط والوسيط والوجيز في التفسير"[1].

وأمّا ابنُ أبي الربيع فكتابه في النحو وهو: البسيط في شرح جمل الزجاجي. وهو مطبوع. وقد عَرَضتُ المادّة النحوية المنسوبة إلى كتاب البسيط فلم أجدها من هذا الكتاب مما يقطع بنسبتها إلى بسيط ابن العلج. هذا من جهة. ومن جهةٍ أُخرى فإنّ ابنَ أبي الربيع لم يعرف بصاحب البسيط بل عرف بابن أبي الربيع، فأبو حيّان مثلاً في كتابه "ارتشاف الضّرَب" ينقل عن ابن أبي الربيع وينقل عن ابن العِلج، فإذا نقل عن الأوَّل قال: "اختاره ابن أبي الربيع"[2] أو "ذكر ابنُ أبي الربيع"[3] أو "قال ابنُ أبي الربيع"[4] ونحو هذا كثير[5]. وكذلك فعل السيوطي. وإذا نقل أبو حيان عن الثاني صرّح باسمه[6] أو قال: "عزاه صاحبُ البسيط"[7] أو" تبعه صاحب البسيط"[8] أو "وهم صاحب البسيط"[9] أو"قاله في البسيط"[10] ونحو هذا مما سيأتي ذكره. يضاف إلى ذلك أنَّ كتاب ابن أبي الربيع لم يعرف عند النحاة بالبسيط وإنما عرف بشرح الجمل. قال السيوطي في ترجمة ابن أبي الربيع: "صَنَّف شرح الإيضاح، الملخّص، القوانين، كلاهما في النحو، شرح سيبويه، شرح الجمل"[11].

ويضاف إلى ذلك أنّي وجدتُ بعض المادّة النحوية المنسوبة إلى البسيط في بعض الكتب المنسوبة إلى ابن العِلج في كتب أخرى. ومن الأمثلة على ذلك ما أورده ابن عقيل في المساعد من أنَّ ابنَ العِلج نقل عن الخليل أنّ موضع أنْ وأنّ الجر في نحو: عجبت أن تقوم أو عجبتُ أنّك قائم، قال ابنُ عقيل: "وحكاية

---

(١) بغية الوعاة: ٢/ ١٤٥.
(٢) الارتشاف: ٩٩/١.
(٣) الارتشاف: ٢٧٢/١.
(٤) الارتشاف: ٣٢٨/١.
(٥) انظر الارتشاف: ٣٩٠/١، ١٦/٢، ٣٢/٢، ٥٢/٢، ١٤٩/٢، ١٨٩/٢، ٢٠٧/٢، ٢/ ٣٧٨ وغيرها.
(٦) همع الهوامع: ٢٨/٢.
(٧) الارتشاف: ٣٩٠/١.
(٨) الارتشاف: ١٥٧/٢.
(٩) الارتشاف: ٨٥/٣.
(١٠) الارتشاف: ١٣٨/٢، ٥١/٣.
(١١) بغية الوعاة: ١٢٥/٢.

المصنّف عن الخليل في موضع جرّ موافقة لحكاية صاحب البسيط"[1]، وقال الأزهري في المسألة ذاتها: "فظهر بهذا أَنَّ ما نَقَله ابنُ مالك تبعاً لابن العِلج من أَنَّ الخليل يقول بالجرّ سهو"[2]. فأنت ترى أنَّ المادّة النحوية التي ساقها ابنُ عقيل والأزهري واحدة وهي منسوبة عند أحدهما إلى صاحب البسيط وعند ثانيهما إلى ابن العلج، مما يدلُّ على أنَّ المراد بصاحب البسيط هو ابن العلج لا غيره. وتجري نسبة المادّة النحوية المنقولة عن كتاب البسيط تارة ثالثة منسوبة إلى ابن العِلج دون ذكر الكتاب من مثل: "قال ابنُ العِلج أو قاله ابنُ العِلج"[3] أو ردّه ابنُ العِلج[4] أو حكاه ابنُ العلج أو حكى ذلك ابن العلج[5] أو ذكر ابن العلج[6] أو نسبه ابنُ العلج[7] أو عليه جرَى ابن العلج[8] أو صرَّح ابن العِلج[9] أو أجاز ابنُ العلج[10] أو عن ابن العلج[11] أو ضَعَّف ابن العلج[12] أو استبعد ابنُ العلج[13] أو نقل ابن العلج أو نقله ابن العلج[14] أو تبعاً لابن العلج[15]. ويفهم أنَّ المادّة النحوية المنسوبة إلى ابن العِلج واردة في كتاب البسيط لأنّي لا أعلم له كتاباً في النحو غير البسيط، ولأنَّ ما نُسب إلى ابن العلج في بعض الكتب من غير ذكر كتاب البسيط هو هو الذي نسب في كتب أُخرى إلى البسيط، وقد قدمنا قبل قليل مثالاً على ذلك[16]. وهذا يؤكّد أنَّ جميع ما نُسب إلى ابن العلج من قضايا نحوية موجودٌ في كتاب البسيط.

وتجري المادّة النحوية المنقولة عن كتاب البسيط في كتب النحو منسوبة تارة رابعة إلى كتاب البسيط دون تصريح بذكر المؤلِّف من مثل: "قال في البسيط أو

---

(١) المساعد: ٤٣٠/١.
(٢) التصريح: ٣١٣/١.
(٣) المساعد: ٤١٧/٢، ٥٢٨/٢، ٥٣٧/٢، ٥٤٨، والتصريح: ١٧٩/٢.
(٤) التصريح: ١٠٠/٢.
(٥) المساعد: ٤٩٤/١، ٥٥١/١، ٥٩١/١.
(٦) المساعد: ٤١٣/١، ٤٧٥/١.
(٧) المساعد: ٤١٨/١.
(٨) المساعد: ١٣١/٢.
(٩) المساعد: ١٠٧/٢.
(١٠) المساعد: ٢٢٨/٢.
(١١) المساعد: ٥٥٢/١.
(١٢) الهمع: ٢٦/١.
(١٣) الهمع: ٤٧/١.
(١٤) المساعد: ٢٢٧/١، ٣٠٥/١، ٥٦٩/١، ٥٥٢/١، والتصريح: ٢٦٥/٢.
(١٥) التصريح: ٣١٣/١.
(١٦) انظر ما سلف: ص٢٠١.

قالـه فـي البسـيط"[1] أو حكـاه فـي البسـيط[2] أو فـي البسـيط كـذا[3] أو ذكـره فـي البسيط[4].

ومعروف أنَّ الذي قال أو ذكر أو حكى في البسيط إنما هو ابنُ العلج، لأننا لا نَعْلَم أحداً ألّف في النحو كتاباً سَمّاه البسيط غير ابن العلج إلاّ ابن أبي الربيع، وقد سبق نفي المادة النحوية المتناثرة في كتب النحو عن بسيط ابن أبي الربيع لما قدّمناه من الأدلّة، وأبرزها عدم جريان المادّة المتناثرة في كتب النحو على بسيط ابن أبي الربيع، ولأنَّ ابنَ العلج عرف بكتاب البسيط وشهر به، وهو الكتاب الذي أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه كما يقول السيوطي[5] ويشهد الواقع بذلك. وهذا كلُّه يفتقر إليه ابنُ أبي الربيع.

قيمة كتاب البسيط: تَشْهَدُ البقايا المتناثرة في بطون كتب النحو من كتاب البسيط لابن العلج بالقدم الراسخة في علم العربية، وتشهدُ له بالإحاطة وطول التقصيّ وتتبع المسائل النحوية في مظانّها بحيث جاء الكتابُ عَرْضاً مُفَصَّلاً لأبواب النحو كافة مع عناية واضحة بالخلاف والتعليل. وسيأتي الحديثُ مفصّلاً عن صفة الكتاب. وهذا كلُّه يعضد وصف السيوطي للكتاب بأنّه "كبير نفيس في عِدّة مجلّدات"[6]. وتظهر قيمة الكتاب ظهوراً بيّناً حين نقف على تعويل العلماء المشهود لهم بالفضل على هذا الكتاب واحتفائهم به، فقد عَوَّل عليه أبو حَيَّان الأندلسي في كتابه "ارتشاف الضَّرَب"، وذكره أو ذكر صاحبه في مائة وسبعة

---

(١) الارتشاف: ٤٥٦/١، ٩٣/٢، ٢٣٩/٢، ٢٥٠/٢، ٥١/٣، ٢٠٠/٣، والمساعد: ٩٨/١، ٣٢٠/١، ١١٧/٢، ٥٤٩/٢، ٥٦٩/٢، والتصريح: ٢١١/١، ٢٤٤/١، ٢٠١/٢، والأشباه والنظائر: ٣٦/١، ٩٢/١، ٩٨/١، ٢٣٣/١، ٢٧٤/١، ٣٧٥/١، ٣٨١/١، ٤٢٠/١، ٤٨١/١، ٤١٨/١، ٤١٨/١، ٥٥٩/١، ٥٦٠/١، ٥٨١/١، ٥٨٢/١، ٦٣٠/١، ٦٧٦/١، ٦٨٤/١، ٢٩/٢، ٣٢/٢، ٣٣/٢، ٣٠/٢، ٣١/٢، ٢٠١/٢، ٢٠٣/٢، وشرح الأشموني: ٤٤٠/٢، وحاشية ياسين على التصريح: ٤١/١.

(٢) المساعد: ٢٠/١، ٤٩٢/١، والتصريح: ٣٢٠/١، ١٦٩/٢.

(٣) الارتشاف: ٢٢٥/١، ٢٥٥/١، ٢٦٤/١، ٢٦٩/١، والمساعد: ١٧١/١، ٤٢/٢، ٢، ٤٣، ٢/ ١٠٦، ١٠٧/٢، ٣٠٨/٢، ٣٢٧/٢، ٢/ ٣٤٥، ٢/ ٣٥٦، ٣٥٨/٢، ٢/ ٣٧٤، ٤١٧/٢، ٢/ ٤٢٠، ٢/ ٤٣٨، ٢/ ٤٣٩، ٢/ ٤٧٢، ٤٩٥/٢، ٢/ ٥٠٧، ٢/ ٥١٩، ٢/ ٥٥٨، ٥٧١/٢، ٥٧٢/٢، وغير هذا كثير، والتصريح: ٢/ ٩٥، ٢/ ٢١٦، والأشباه والنظائر: ١/ ٣٢، ٧٨/١، ٨٥/١، ١/ ١٠٢، ١١٨/١، ١/ ٦١٤ونحو هذا كثير.

(٤) الأشباه والنظائر: ١/ ٥٣٢، ١/ ٥٢١، ٤٨٦/١، وشرح الأشموني: ٥٢٦/٢.

(٥) بغية الوعاة: ٣٧٠/٢.

(٦) الأشباه والنظائر: ١٦١/٢.

مواضع، بل إنَّ أبا حَيَّان يسوق في بعض الأحيان مختصرات من كتاب البسيط طويلة نسبياً[1]، وهذا يُصَحِّحُ ما قاله ابن قاضي شهبة من أنَّ أبا حيان اعتمد هذا الكتاب ونقل عنه كثيراً، وَيُصَحِّحُ ما قاله السيوطي أيضاً في "بغية الوعاة"، وقوله هو: "أكثر أبو حَيَّان وأتباعه من النَّقل عنه"[2]. وحَسْبُ ابن العلج فخراً أن يعتمده أبو حَيَّان وهو الذي وَصفَه السُّبْكي بقوله: "شيخ النّحاة العَلَمُ الفَرْد، والبحر الذي لم يُعْرِف الجَزْر بل المدّ، سيبويه الزّمان، والمبرّد إذا حمي الوطيس بتشاجر الأقران، وإمام النّحو الذي لقاصده منه ما يشاء، ولسان العرب الذي لكلِّ سَمْعٍ لديه الإصغاء، كعبة علمٍ تُحَجُّ ولا تَحُجُّ وَيُقْصَدُ من كلِّ فَجّ. تَضْربُ إليه الإبل آباطَها، وَتَفِدُ عليه كلُّ طائفةٍ سَفَراً، لا يعرف إلاَّ نمارقُ البيد بساطها"[3]. واحتفى الإسنوي بالكتاب فذكره مَرّةً واحدة في عُرْض نَصّ نقله عن أبي حَيّان في "الارتشاف"[4].

وعوّل على الكتاب ابنُ عقيل فذكره في تسعة وستين موضعاً من كتابه "المساعد شرح تسهيل الفوائد" في المجلّدين الأوّل والثاني[5]، وذكره أيضاً مَرّتين في شرحه على ألفية ابن مالك[6]. وَعَوّل عليه الأزهري في التصريح في ثمانية عشر موضعاً. وَعَوّل عليه السيوطي في كتبه "همع الهوامع" و"الأشباه والنظائر" و"الفرائد الجديدة"، فذكر في الأوّل في اثنين وسبعين موضعاً وذكره في الثاني في مائةٍ وثمانية وثلاثين موضعاً وذكره في الثالث في خمسة مواضع[7]. وساق السيوطي في "الأشباه والنظائر" في بعض المواضع نقولاً مطوّلة يبلغ النقل الواحد صفحتين[8]. واحتفى الأشموني بكتاب البسيط، واعتمده في ثمانية مواضع[9]. كذلك احتفى بالكتاب الشيخ ياسين العليمي في حاشيته على التصريح وذكره مَرّة

---

(١) انظر على سبيل المثال: ارتشاف الضَّرَب: ٢٣٢/٢، ٤٩٣/٢، ٦١/٣، ٧٠/٣، ١١٦/٣.
(٢) طبقات النحاة واللغويين: ٢٩٨/١.
(٣) طبقات الشافعية: ٢٧٦/٩.
(٤) الكوكب الدّري: ٤١٧.
(٥) لم أقف على المجلّد الثالث.
(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣٧/١، ١٠١/٢.
(٧) الفرائد الجديدة: ٢٥٨/١، ٣٠٦/١، ٣٦٨/١، ٣٨٩/١، ٦٥٠/٢.
(٨) انظر الأشباه والنظائر: ٣٥/٢- ٣٦، ١٦٧/٢- ١٦٨، ١٨٨/٢- ١٨٩، ١٩٤/٢- ١٩٥، ١٩٥/٢- ١٩٦، ٢٠٢/٢- ٢٠٣.
(٩) انظر شرح الأشموني: ٣٧٢/٢، ٤٠٠/٢، ٤٤٠/٢ (ذكره هنا مرتين)، ٤٥٨/٢، ٥٢٦/٢، ٥٢٧/٢، ٨٩٨/٣.

واحدة[1]. وذكره الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد مَرّةً واحدةً في إحدى حواشيه على شرح شذور الذهب[2]. ومن نافلة القول أن أُقرّر أن ابنَ العلج يجري ذكره في الكتب التي عَوّلت عليه مقترناً بأكابر النحاة ومقدّمتهم. ومن ذلك قول أبي حَيَّان: "وزعم الأستاذ أبو علي وابن عصفور وصاحب البسيط وابن مالك"[3]، وقول ابن عقيل: "صرّح ابن العلج وابن عصفور"[4]، وقول الأشموني: "وذهب الشَّلوبين وابنُ عصفور وصاحب البسيط"[5]، ونحو هذا كثير. ووجدتُ الإمام المشهور ابن مالك- غير مَرَّة- يتفق مع ابن العلج أو يتابعه[6]. وهذا كلُّه يُشْعِرُ بالمكانة العالية التي بَلَغها ابن العلج مما حدا باللاحقين إلى الاعتماد عليه وتوقيره ووثوقهم برأيه أو مختاره أو نقله. غير أنَّ عوادي الزمان عَدَت على ابن العلج فلم تبق من أخباره غير ذَرْوٍ تَقَدَّم، وعدت على كتابه فلم تبق غير ما ضمته كتب النحو بين حناياها.

صفة كتاب البسيط: كتاب البسيط كما تصوّره بقاياه المبثوثة في كتب النحو كتاب جامعٌ لأبواب النحو ومسائله، يعرضها عَرْضاً مُفَصَّلاً مستقصياً مع عناية ملحوظة بالخلاف والتعليل النحويين. وَيَتَخَلَّلُ الكتاب آثارٌ شرعية واهتمام باللغات المختلفة. وَيَغْلب على الكتاب طابع النقل عن النحاة من بصريين و كوفيين وغيرهم، غير أنّ ابن العلج لا يقف عند النقل بل يقدّم آراء خاصة، وَيُفسّر ويوجّه ويعترضُ ويردُّ ويأخذ ويختار ما يراه مناسباً، مما يحملني على القول بأنّه ليس بصرياً ولا كوفياً، وإن كنتُ وقفت على مَيلٍ بصري عنده. كذلك وقفت في كتب النحو على جملة من الردود على آراء ابن العلج أو مختاراته أو نقوله. وسأقف وقفة متأنية عند كلِّ مسألة من هذه المسائل لتظهر صورة ابن العلج في كتابه البسيط واضحة جليّة.

العَرْض الاستقصائي: قلت إنّ الطابع العام الذي يطبع بقايا كتاب البسيط طابعٌ استعراضي مستقص لأبواب النحو ومسائله. وقد ساق أبو حَيَّان في "الارتشاف" والسيوطي في "الأشباه والنظائر" نقولاً مُطوّلة من كتاب البسيط تصلح أدلّة قويّة

---

(١) حاشية ياسين على التصريح: ٤١/١.
(٢) حاشية رقم (١) ص٤٢٠ من كتاب شرح شذور الذهب.
(٣) ارتشاف الضَّرَب: ١٤٩/٣.
(٤) المساعد: ١٠٧/١.
(٥) شرح الأشموني: ٤٥٨/٢.
(٦) انظر الارتشاف: ٢/ ٣٢٠، ٥١/٣، ٣/ ٨٥، والمساعد ٣٢٠/١، ١٣١/٢، والتصريح ٣١٣/١، والهمع: ٨١/٢، والفرائد الجديدة: ٦٥٠/٢

على هذا الطابع من مثل الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس[1]، وأقسام لام التعريف[2]، وباب البدل ومسائله[3]، والإضافة[4]، وأنواع المعارف[5]، وغيرها كثير[6]، ولا أستطيع إيراد هذه النقول دليلاً على صفة العَرْض، وحسبي أنْ أسوق مثالين منها تأكيداً لهذا الطابع. الأوّل في العَلَم والثاني في كمية الحركات، قال في الأوّل: "العَلَم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعاً، قال: ولا دليلَ على حصره سوى استقراء كلام العرب المنقول عن المركّب كتأبط شرّاً، وشابَ قرْناها، أو عن الجمع نحو: كلاب وأَنمار، وعن التثنية نحو: ظبيان، وعن مصغر كعمير وسهيل وزهير، وحريث، وعن منسوب كربعي وصيفي، وعن اسم عَيْن كثور وأسد لحيوانين وجعفر لنهر، وعمرو لواحد عُمُور الأسنان، فإنّه نَقْلٌ من حقيقة عامّة إلى حقيقة خاصّة، وعن اسم معنى كزيد وإياس مصدري زاد وآسى إياساً أعطى، وليس هو مصدر أَيِسَ مقلوب يئس لأنَّ مصدر المقلوب يأتي على الأصل وعن اسم فاعل كمالك وحارث وحاتم وفاطمة وعائشة، وعن اسم مفعول كمسعود ومُظَفَّر، وعن صوت كَبَبَة، وعن الفِعل الماضي كَشَمّر، وَبَذّر، وَعَثَّر، وَخَضَّم، ولا خامس لها على هذا الوزن، وَكَعْسَبْ، وعن المضارع كيزيد وَيَشْكُر وَيَعْمُر وَتَغْلِب، وعن الأمر، وقد جاء عنهم في موضعين: أحدهما يُسمّى بفعل الأمر من غير فاعل في قولهم: اصمِتْ لوادٍ بعينه. والثاني: مع الفاعل في قولهم: أَطْرِقا لموضع مُعيّن"[7].

وقال في الثاني: "جملة الحركات المتنوعة في قولهم أربع عشرة حركة ثلاث للإعراب، وثلاث للبناء، وثلاث متوسطة بين حركتين إحداهما بين الضمّة والفتحة وهي الحركة التي قبل الآلف المفخمة في قراءة وَرْش نحو: الصلواة والزكوة والحيوة. والثانية بين الكسرة والضمّة وهي حركة الإشمام في نحو: قيل وغيض

---

(١) انظر الأشباه والنظائر: ١٦٧/٢- ١٦٨.
(٢) انظر الأشباه والنظائر: ٤٤/٢.
(٣) انظر الأشباه والنظائر: ٩٧/٢.
(٤) انظر الأشباه والنظائر: ٨٤/٢.
(٥) انظر الأشباه والنظائر: ٣٦/٢.
(٦) انظر الارتشاف: ٣٨٣/٢، ٦٠/٣- ٦١، ٩٢/٣، والأشباه والنظائر: ٦٣٠/١، ٢٠٧/١، ٣٦/٢، ٨٩/٢- ٩٠، ٩٠/٢، ٩١/٢، ١١٦/٢، ١١٧/٢، ١٢٩/٢، ١٣٢/٢، ١٦٦/٢، ١٦٩/٢، ١٨٩/٢، ١٩٠/٢، ١٩٣/٢، ١٩٥/٢، ١٩٥-١٩٦، ١٩٨/٢، ١٩٨/٢، ٢٠١/٢، ٢١٢/٢، ٢١٣/٢، ٢١٥/٢، ٢١٦/٢- ٢١٧، ٢١٩/٢، ٢٣٠/٢، ٢٤٢/٢.
(٧) الأشباه والنظائر: ٢٣٠/٢.

على قراءة الكسائي، والثالثة بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الألف الممالة، نحو: رمى. والعاشرة: حركة إعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجَرّ على مذهب من جَعَلها حركة إعراب. والحادية عشرةَ حركة بناء تشبه حركة الإعراب وهي ضمّة المنادى وفتحة المبني مع لا على مذهب من جعلها حركة بناء. الثانية عشرة حركة الاتباع. الثالثة عشرة حركة التقاء الساكنين. الرابعة عشرة: حركة ما قبل ياء المتكلّم على مذهب من جَعَله معرباً فإنّه جيء بها لتصحّ الياء وليست حركة إعراب ولا حركة بناء. قال: وإنما لقبت الحركات بهذا اللقب لأنّها تطلق الحروف بعد سكونها، فكلّ حركة تطلق الحرف نحو أصلها من حروف اللين فأشبهت بذلك انطلاق المتحرّك بعد سكون"[1] .

الخلاف النحوي: ونقع في كتاب البسيط أو فيما تبقى منه على اهتمام واضحٍ بالخلاف النحوي من مثل قوله في الآن: "أصله أوان ثم قيل حذفت الألف بعد الواو. وقلبت الواو ألفاً. وقيل: بل حذفت الواو وبقيت الألف بعدها فوقعت بعد الهمزة"[2]، ومن مثل قوله في مُغْدَودن:"اختلف في مُغْدَودن هل الزائد فيه الدال الأولى أو الثانية؟ فعلى الأوّل يقال في تصغيره مغيدن بحذف الواو مع الدال لأنّ الواو وقعت ثالثة، وعلى الثانية مُغَيْدين بقلبها ياء لأنها رابعة فلا تحذف"[3]. وقال في وزن الأسماء الأعجمية: "اختلف في وزن الأسماء الأعجمية، فذهب قوم إلى أنّها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد، وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق، ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف. وذهب قوم إلى أنها توزن ولا يخفى بعده لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد، ولا يتحقق ذلك في الأعجمية[4].

ويقول في حذف عامل رب "وفي حذفه وذكره مذاهب. نادر الحذف. وهو قولُ الخليل وسيبويه. كثيره قول الفارسي والجزولي. ممتنعه قول لُكْذَةَ الأصفهاني لازمه"[5]. وقال في العَلَم المعدول: "العَلَمُ المعدول كَعُمَر وَزُفَر فيه ثلاثة أقوال: أحدها أنَّه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولاً. والثاني: أنه مرتجل غير

---

(١) الأشباه والنظائر: ٣٤٦/١.
(٢) الأشباه والنظائر: ٩٨/١.
(٣) الأشباه والنظائر: ١٠٥/١.
(٤) الأشباه والنظائر: ١٣٧/١.
(٥) المساعد: ٢٨٦/٢.

مشتق لأنَّ لفظ المعدول لم يستعمل في مسمّى ثم نقل منه، وليس وزن المعدول موافقاً لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولاً. والثالث: أنه ليس منقولاً على الإطلاق ولا مرتجلاً على الإطلاق بل هو مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه، ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه"[1]، وغير هذا كثير[2]، وأحياناً يحكى الخلاف بلا ترجيح[3].

التعليل النحوي: يشيع في كتاب البسيط أو في بقاياه احتفاء ملحوظ بالتعليل، أعني تعليل الظواهر النحوية. والتعليل عند ابن العلج ضروب فمنه التعليل بكثرة الاستعمال كقوله: "وإنما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها لكثرة استعمال غدوة معها"[4]. ومنه التعليل بالخفّة والثقل كتعليله تحريك العين في جَفَنَات جمع جَفْنَة، وإسكان العين في صَعْبَات جمع صَعْبَة، قال: "وإنما فُعِل ذلك فرقاً بين الاسم والصفة، وخُصّ الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة. وقال: وبيان ثقل الصفة من أوجه: أحدها: أنها تناسب الفعل في الاشتقاق. والثاني: أنها تناسبه في تحمل الضمير. والثالث: أنها تناسبه في العمل. الرابع: أنها تفتقر إلى موصوفٍ تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات أشبهت ثقل المركّب، فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف أولى من زيادتها على الثقيل"[5].

ومن التعليل: التعليل بالاستغناء، قال ابن العلج: "باب أَفْعَل فَعْلاء وفَعْلان لا تلحقه تاء التأنيث استغناء بِفَعْلاء أو فَعْلى على التأنيث بها. وقال: فيستغنى بجمع المُقَدّر عن جمع الملفوظ به كما استغنى بمصدر بعض الأفعال عن مصدر بعضها نحو: أنا أدعه تركاً، وبمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعض نحو: أنخته فبرك ولم يقولوا فناخ"[6].

ومن التعليل التعليل بالتركيب كقوله في تعليل بناء سيبويه ونفطويه وما جرى مجراهما على الكسر: "ومن هذا النوع سيبويه ونفطويه وعمرويه، إلاَّ أنّه مركّب من اسمٍ وصوتٍ أعجمي فانحطّ عن درجة إسماعيل وإبراهيم فبني على الكسر

---

(١) الأشباه والنظائر: ٦٣٠/١.
(٢) انظر على سبيل المثال: المساعد: ٢٣١/٢، ٣٤٥/٢، والأشباه والنظائر: ١٠٥/١، ٢٣٢/٢، ٢٣٣، ٢٤٣/٢.
(٣) انظر الهمع: ١٣٩/١.
(٤) الأشباه والنظائر: ٥٧٣/١، وانظر مثالاً آخر ٥٥٩/١.
(٥) الأشباه والنظائر: ١٢٤/١، وانظر أمثلة أخرى٢٣٢/١، ٥٦٠/١، ٥٦٤/١، ١٠١/٢، ٢١٩/٢.
(٦) الأشباه والنظائر: ١١٨/١.

لذلك"[1]. ومن ضروب التعليل التعليل بالتضمن، قال: "في عِلّة بناء أمسِ أقوال: قول الجمهور لتضمنه لام التعريف لوجهين: أحدهما أنه معرفة في المعنى لدلالته على وقتٍ مخصوص وليس هو أحد المعارف، فدلّ ذلك على تضمنه لام التعريف. والثاني أنه يوصف بما فيه اللام كقولهم: لقيته أمس الأحدث، وأمس الدابر. ولولا أنه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لأنه ليس أحد المعارف. وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته. والفرق بين العدل والتضمين أنّ المعدول عن اللام يجوز إظهارها معه، فلذلك أُعرب، والمتضمن لها لا يجوز إظهارها معه كأسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف، فلذلك بني في التضمن"[2].

ومن ضروب التعليل التعليل بالتعويض، قال ابنُ العلج في تعليل لحوق اللام اسم الإشارة: "تصحبُ اللام اسمَ الإشارة فيقال ذلك وهي عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقيق المشار إليه، لذلك لا يجوز الجمع بينهما لعدم العوض"[3]. ومن ضروب التعليل الحمل على النقيض والحمل على النظير. فالذي حَسَّن جمع عَجْفاء على عِجَاف في قوله تعالى: "سبع عِجاف" حملها على سِمَان[4] "لأنهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يجملون النظير على النظير"[5].

ومن ضروب التعليل: التعليل بالفَرْق كتعليل دخول التاء على عدد المذكر وسقوطها في عدد المؤنث للفرق وعدم الإلباس[6]، قال: "ونظيره أنهم خصّوا جمع فِعال في المؤنث بأَفْعل كذِراع وأَذْرُع، وفي المذكر بأَفْعِلَة كعماد وأعمدة"[7]. ومن ضروب التعليل: التعليل بقلّة الأحرف وكثرتها، قال: "لا يوجد في الجمع أحرف أصول بعد ألف التكسير لئلا يكون صدر الكلمة أقلّ من عَجُزها، ولذلك يردُّ في التكسير والتصغير الخماسي إلى الرباعي ليناسبَ صدرُ الكلمة عَجُزَها في الحروف الأصول"[8]. ومن ضروب التعليل: التعليل بالشَّبَه كقوله: "كلّ صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوّة شبهها بالفعل. وكلّ صفة كثر استعمالها

---

(١) الأشباه والنظائر: ٢٠٧/١.
(٢) الأشباه والنظائر: ٢٢٩/١، وانظر أمثلة أُخرى ١٢٦/٢.
(٣) الأشباه والنظائر: ١/ ٢٧٤- ٢٧٥، وانظر أمثلة أُخرى ٢٧٤/١- ٢٧٥ أيضاً.
(٤) الأشباه والنظائر: ١/ ٤٢٠.
(٥) الأشباه والنظائر: ١/ ٤٢٠ وانظر ٤٢٠/١أيضاً، ١٢٥/٢.
(٦) الأشباه والنظائر: ٢/ ١٠١.
(٧) الأشباه والنظائر: ٢/ ١٠١وانظر أمثلة أخرى لعلة الفرق الأشباه والنظائر: ٥٥٩/١، ٥٦٠/١.
(٨) الأشباه والنظائر: ٢/ ١٢٣، وانظر أمثلة أُخرى ١٢٣/٢أيضاً.

من غير موصوف قوي تكسيرها لالتحاقها بالأسماء كعبد وشيخ وكهل"[1]. ومن التعليل: التعليل بالمناسبة كقوله: "جمع المصغرات لا يجمع جمع تكسير بل جمع سلامة لأنّها لو كسّرت لوقعت ألف التكسير في موضع ياء التصغير فيفضي إلى زوالها فيزول التصغير بزوالها، ولأن التصغير يدلُّ على التقليل فناسب أن لا يجمع إلاّ ما يوافقه في التقليل وهو التصحيح"[2]. ومن ضروب التعليل: التعليل بالخوف من اللبس، ومن ذلك تعليل إضافة اسم الفاعل المتعدي إلى المفعول دون الفاعل، قال: "يضاف اسم الفاعل المتعدي إلى المفعول دون الفاعل، لأنّ إضافته إلى الفاعل والمفعول ليحصل بذلك تعين المضاف إليه بخلاف الصفة المشبَّهة واسم الفاعل من اللازم فإنّه لابس في إضافته إلى فاعله لتعينه فجازت إضافته لذلك"[3].

ومن التعليل: التعليل بالفرع والأصل، فاسم الفاعل لا يعمل غير معتمد "لأنه فرعٌ عن الفعل في العمل. والقاعدة حطّ الفروع عن رتب الأصول فاشترط اعتماده على أحد الأمور الستة ليقوى بذلك على العمل"[4]. والأصلُ والفروعُ أساسٌ كبير عَوَّل عليه النحاةُ من قبل وعوّل عليه ابن العلج أيضاً وساق في كتابه طائفةٌ من الأصول والفروع منها: الأصولُ في البناء السكون[5]، والأصلُ عدم التقدير أي إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يُصَر إلى مجاز الحذف[6]. وأصل العمل للفعل وهو فرع في الاسم والحرف[7]. والأصلُ في الأسماء التنكير، والتعريف فرع على التنكير[8]. والأصلُ في الأسماء الصَّرْف[9]، والأصلُ في مَفْعَل للمصدر والزمان والمكان، وقد خرج عن الأصل إحدى عشرة لفظة جاءَت بالكسر وهي: المَنْسِك والمَطْلِع في قراءة الكسائي، والمَنْبِت، والمَشْرِق، والمَغْرِب والمَسْقِط، والمَسْكِن، والمَفْرِق والمَسْجِد ... إلخ[10]. قال ابن العلج: "ولم يأتِ في أسماء الزمان والمكان

---

(١) الأشباه والنظائر: ١٢٣/٢وانظر أمثلة أخرى١٢٥/٢، ٢١٧/٢.
(٢) الأشباه والنظائر: ١٢٦/٢.
(٣) الأشباه والنظائر: ١/ ٥٨٠- ٥٨١ وانظر أمثلة أخرى٥٨١/١، ٥٨٢.
(٤) الأشباه والنظائر: ١/ ٥٤٩.
(٥) الأشباه والنظائر: ٢٣/٢.
(٦) الأشباه والنظائر: ٥٣٢/١.
(٧) الأشباه والنظائر: ٥١٤/١.
(٨) الأشباه والنظائر: ٣٥/٢.
(٩) الأشباه والنظائر: ٣٠/٢.
(١٠) الأشباه والنظائر: ١١٥/٢.

مَفْعُل بالضمّ إلاّ مع تاء التأنيث نحو: مَقْبُرة ومَكْرُمة ومأدُبة"[1]، والأصل التذكير، والتأنيث فرع[2]، والأصل تحريك التقاء الساكنين بالكسر[3].

ويهتم ابنُ العلج بالتقسيم وذكر الفروق بين الأبواب النحوية كذكر ما افترقت فيه التوابع[4]، وما افترقت فيه الصفة والتأكيد[5]، وما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول[6]، وما افترق فيه اسم الفاعل والفعل[7]، وغير هذا كثيرا جدّاً[8]. والناظرُ في كتاب "الأشباه والنظائر" يقف على كثيرٍ من المسائل التي شغف ابن العلج بتعليلها، ولا تسمح حدود هذا البحث بإيرادها فليرجع إليها[9].

الأثر الشرعي والاهتمام باللغات: ونلمح في كتاب البسيط أو في بقاياه آثاراً شرعية من مثل قول ابن العلج تعضيداً لقاعدة الأصل في الأسماء الصَّرْف "ونظيره في الشرعيات الأصل براءَة الذِّمَّة"[10]، وكقوله "التنوين زيادة على الكلمة كما أنَّ النَّفل زيادة على الفَرْض"[11]، ونلمح في بقايا البسيط أيضاً عناية باللغات في بعض المسائل، فقد ذكر ابنُ عقيل في "المساعد" أنّ ابن العلج ساق أربعين لغة في أُفّ[12]، وساق عدّة لغات في صحارى وعذارى[13] وعدّة لغات في سِوى[14].

طابع النقل: ويغلب على كتاب البسيط أو بقاياه طابع النقل عن النحاة من بصريين وكوفيين وغيرهم كقوله "لا يجوز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها

---

(١) الأشباه والنظائر: ١١٥/٢.
(٢) الأشباه والنظائر: ١١٧/٢.
(٣) الأشباه والنظائر: ١٢٩/٢.
(٤) الأشباه والنظائر: ١٩٥/٢.
(٥) الأشباه والنظائر: ١٩٥/٢.
(٦) الأشباه والنظائر: ١٨٩/٢- ١٩٠.
(٧) الأشباه والنظائر: ١٨٩/٢.
(٨) انظر الأشباه والنظائر: ١٦٧/٢- ١٦٨، ١٩٣/٢، ١٩٨/٢، ٢٠١/٢- ٢٠٣، ٢١١/٢- ٢١٢، ٢١٣/٢، ٢١٥/٢، ٢١٦/٢- ٢١٧، ٢٤٢/٢.
(٩) انظر الأشباه والنظائر: ٣٢١/١، ٣٤٧/١، ٣٥٢/١، ٦٧٦/١- ٦٧٧، ٢٣/٢، ٢٥/٢، ٢٩/٢، ٣٥/٢، ٢٣٢/٢، ٢٣٣/٢.
(١٠) الأشباه والنظائر: ٣٠/٢.
(١١) الأشباه والنظائر: ١٠٤/٢.
(١٢) انظر المساعد: ٦٥٢/٢، وانظر الارتشاف: ٢/ ٢٠٣.
(١٣) الأشباه والنظائر: ١/ ٩٢.
(١٤) انظر المساعد: ٥٩٥/١.

عند البصريين. وجَوَّزه الكوفيون قياساً على اسمي الفاعل والمفعول"[1]، وقوله: "اختلف في كلّ فذهب الكوفيون إلى أنّها توصف ويوصف بها. وقال بعضُ النحويين إنّ البصريين لا يصفون بها"[2]. وينقل عن الفَرّاء وأكثر الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي المُحرّك الوسط مثل حكَم[3]، ويحكي عن الفرّاء أنَّ التقدير في ما في الدار أحد إلاّ حماراً سوى حمار[4]. ويحكي عن الكوفيين إنكارهم دخول الكاف على ضمير الرفع مثل أنت كأنا وأنا كهو[5]. وينقل عن الكوفيين أنَّ نِعْم وبئس اسمان، ويوجّه المرفوع بعدهما على أنه بدل أو عطف بيان، قال: "وينبغي أن يكونَ المرفوع بعدهما إمّا بدلاً أو عطف بيان. ونِعْم اسم يراد به الممدوح. فكأنك قلت: الممدوح زيد"[6].

وينقل عن البصريين لزوم وصف مجرور ربّ[7]، وينقل عنهم أيضاً أنَّ عطف البيان لا يكون إلاَّ بالمعارف ويخصّصه عند بعضهم بالأعلام والكنى[8]. وينقل عن البصريين أنّ اسم الفاعل لا يعمل من غير اعتماد[9]، ويُفَسر ذلك بأنّ اسم الفاعل" فرع عن الفعل في العمل. والقاعدة حط الفروع عن رتب الأصول، فاشترط اعتماده على أحد الفروع الستة ليقوي بذلك على العمل"[10]. وينقل عن البصريين أنَّ الفعل مشتقٌ عن المصدر[11] ونحو هذا كثير.

غير أنّ ابن العلج لا يكتفي بالنقل بل يتخير ما يراه مناسباً من غير تَعَبُّد بمذهب البصريين أو الكوفيين، فهو يرى أنّ القياس في عطف البيان "كونه بالمعارف و النكرات كمذهب بعض الكوفيين"[12]. وهو يرى أنَّ أسماء الأفعال أسماء للألفاظ النائبة عن معاني الأفعال من الأحداث والأزمنة، وهو ظاهر قول

---

(١) الأشباه والنظائر: ٢/٢٣٠.
(٢) الارتشاف: ٢/٥٩٦، والمساعد: ٢/٤٢٠.
(٣) المساعد: ٢/٥٥٢.
(٤) المساعد: ١/٥٥١.
(٥) الارتشاف: ٢/٤٣٦.
(٦) المساعد: ٢/١٢٠- ١٢١، والتصريح: ٢/٩٥.
(٧) الارتشاف: ٢/٤٥٧، والمساعد: ٢/٢٨٦.
(٨) المساعد: ٢/٤٢٤.
(٩) انظر الأشباه والنظائر: ١/٥٤٩.
(١٠) الأشباه والنظائر: ١/٥٤٩.
(١١) الأشباه والنظائر: ١/٥٦٤.
(١٢) المساعد: ٢/٤٢٤.

سيبويه والجماعة[1]، ويختار ما ذهبَ إليه سيبويه من جواز وصف كلّ نكرة بغير ولو مفرداً[2]، ويختار حذف نون الوقاية من فَلَيْني من بيت الشاعر:

تـــــراه كالثَّغَـــــامِ يُعَـــــلُ مِسْـــــكاً يســـــــوء الفاليـــــــاتِ إذا فَلَيْنـــــــي

لا نون الإناث "وفاقاً للمبرّد ومن وافقه. وهو الموافق لما قَرَّره البصريون من أنَّ الفاعل لا يحذف"[3]، ويحتج للبصريين في لزوم وصف مجرور ربّ "بأنّ عاملها يحذف غالباً فجعل التزام الوصف كالعوض"[4]. ويستدلُّ على صحة قول البصريين بأنَّ هَلُمَّ مركبة من ها وَلُمَّ بأنهم- أي العرب- نطقوا به على الأصل فقالوا هالم[5].

ويمضي مع البصريين فيمنع اجتماع إعرابين في آخر الكلمة ويحتج له[6]، ويمضي مع البصريين أيضاً في جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً[7]، ويتابع الفارسي في إجازة التنازع بين حرفين[8]، ويتابعه أيضاً في جواز إضافة العدد إلى اسم الجمع قياساً[9]، ويختار أنَّ الصِّفة المشبَّهة لا تكون إلاّ غير مجارية للمضارع وهو قولُ الزمخشري وابن الحاجب[10].

وقد عقدنا لمختاراته حديثاً خاصاً، ومنها نقرّر أنّ ابن العلج لم يكن بصرياً ولا كوفياً، وإنما كان متخيراً مازجاً بين المذهبين، وإن كنا نُحسُّ مما تقدم مَيْلاً واضحاً نحو البصريين. على أنّ ابنَ العلج لم يقتصر في جهده النحوي على الاختيار بل كان مبدعاً أيضاً له آراؤه الخاصة التي تَفَرَّد بها، فمن ذلك قول السيوطي: "تسمية ما انتصب مفعولاً مطلقاً هو قول النحويين إلاَّ ما ذكر صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق وإلى مؤكد ومتسع.

---

(١) التصريح: ١٩٥/٢.
(٢) الهمع: ٢٢٩/١.
(٣) المساعد: ٩٧/١- ٩٨ وانظر أيضاً الأشباه والنظائر: ٨١/١، والهمع: ٦٥/١.
(٤) المساعد: ٢٨٦/٢.
(٥) الارتشاف: ٢٠٩/٣، والمساعد: ٦٤٥/٢، والهمع: ١٠٦/٢.
(٦) الأشباه والنظائر: ٢٨/٢ وانظر رأي البصريين أيضاً في الإنصاف ص٢٠.
(٧) الهمع: ٢٤٠/١.
(٨) التصريح: ٣١٧/١ وحاشية شذور الذهب رقم ١ ص٤٢٠.
(٩) المساعد: ٧٤/٢، والهمع: ٢٥٣/١.
(١٠) التصريح ٨٢/٢.

فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعالٍ عامّة نحو: فَعَلت وَصَنَعت وعلمت وأوقعت. فإذا قلت فعلت فعلاً فالواقع ذات الفِعل لأنّ الذوات الواقعة مِنّا هي هذا، ولا يقع منّا الجواهر والأعراض الخارجة عَنّا، فلا تكون مطلقة في حقنا بل في حقّ الله كقولك: خلق الله زيداً، فإنّه مفعول مطلق، فلذلك كان المفعول المطلق أعمّ من المصدر المطلق"[1]، وقد وقعت على شيء من هذا أو مثله عند عبدالقاهر الجرجاني في كتابه "أسرار البلاغة"[2]، ومن آراء ابن العِلْج التي تَفَرد بها عدّه حواليك من المصادر المثنّاة الواقعة مفاعيل مطلقة[3]. ومن آرائه أيضاً منع إبدال الجملة من المفرد[4]. ومن آرائه أن لحوق الهاء لفَعْلة ليس قياساً فلا يقال: فَهْمة[5]. وقد عقدتُ لآرائه حديثاً خاصاً.

ردوده على النّحاة وردود النحاة عليه: ابن العلج شخصية نحوية قويّة تردّ وتأخذ وتبدع وتختار وتعرض وتَقْوّي وَتُضَعِّفُ، فقد ردّ على الزمخشري الذي أجاز الفصل بين الصفة والموصوف بإلاّ في المفرد والجملة، وقال يصف مذهب الزمخشري: "بأنّه مَذْهب لا يُعْرف لبصري ولا كوفي"[6]، واعترض على ابن الحاجب الذي أجاز الحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ، وَضَعَّفَ الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وقال: "إنَّ الاستقراء دلَّ على أنَّ اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى وكثرة موارده دليلُ على قوّته، فلا يستقم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد. قال: وأمّا ضَعْف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ، قال تعالى: "خالدينَ فيها أَبداً قَد أَحْسن اللهُ له رِزْقاً" فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى. وما ورد به التنزيل ليس بضعيف، فثبت أنّه يجوز الحمل على كلّ واحدٍ بعد الآخر من غير ضعف"[7].

وهو يُضَعِّف رأي الكوفيين القائل بأنَّ "أمثلة المبالغة لا تعمل لأنّ اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته، وهذه غير جارية فوجب امتناع

---

(١) همع الهوامع ١٨٦/١ وانظر ارتشاف الضَّرَب: ٢٠٢/٢، والفرائد الجديدة: ٣٦٨/١.
(٢) أسرار البلاغة: ٣٤٠- ٣٤١، و"رأي في المفعول المطلق" ١٧١.
(٣) همع الهوامع: ١٨٩/١، وانظر الارتشاف: ٢١٠/٢.
(٤) المساعد: ٤٣٨/٢، وطبقات النحاة واللغويين: ٢٩٨/١.
(٥) ارتشاف الضرب: ٢٢٥/١، والمساعد: ٦٢٣/٢.
(٦) الهمع: ٢٣٠/١.
(٧) الأشباه والنظائر: ٤١٩/١.

عملها، والمنصوب محمول على فِعل يُفَسِّره الصفة"[1]، وقال: "وهذا ضعيف، لأنّ النصَّ مُقدَّم على القياس، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل، فلا يُصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود"[2]. وابن العلج يُسوّي بين النصب على الحال والجر على الصفة في نحو: مررت برجلٍ أسداً، ومررت برجلٍ أسدٍ، في الوقت الذي استضعف سيبويه الثاني ولم يستضعف الأوّل[3].

وهو يُضَعِّفُ أن يكونَ أُخر معدولاً عن أُخريات"[4]، ويُعلِّل ذلك بأنّ "أُخريات مما يلزم استعماله إمّا بالألف واللام أو الإضافة"[5]. وهو يَسْتبعد من جهة القياس إعراب سنين إعراب زيتون[6]. ويردّ على القول القائل" بأنّ إعراب الأفعال الخمسة بالألف والواو والياء كالمثنى وجمع المذكر السالم[7] بقوله: "لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة"[8]. وهو يمنع "وصل أل بالصفة المشبّهة لقرب هذه الصفة من الأسماء"[9]، ويرجح ابن هشام رأيه في المغني[10]. وهو يُضَعِّفُ حذف تمييز كأيّن[11]، ويؤازره أبو حيّان فيقول: وقد تتبعت كثيراً مما ورد في الأشعار من كأين فلم أره محذوفاً ولا في موضع واحد"[12]. ويتوقف في إجازة التأكيد والبدل والاستثناء من الظرف المتوسع فيه[13]. وهو يَسْتبعد وزن الأسماء الأعجمية "لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد، ولا يتحقق ذلك في الأعجمية"[14]. ويتوقف عند من أجاز الحكاية بما ويقول: "وفي هذا نظر لأنَّ ما لا يُحكى بها"[15]. ويردُّ ابنُ العلج قول ابن كيسان القاضي بأنَّ في المشار إليه في

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/ ٥٣٢.
(٢) الأشباه والنظائر: ١/ ٥٣٢.
(٣) انظر الأشباه والنظائر: ٢٢٧/٢.
(٤) الهمع: ٢٦/١.
(٥) الهمع: ٢٦/١.
(٦) الهمع: ٤٧/١.
(٧) الهمع: ٥١/١.
(٨) الهمع: ٥١/١.
(٩) الهمع: ٨٥/١.
(١٠) الهمع: ٨٥/١.
(١١) الارتشاف: ٣٨٧/١، والهمع: ٢٥٦/١.
(١٢) الارتشاف: ٣٨٧/١.
(١٣) الارتشاف: ٣٥/١، والهمع: ٢٠٣/١.
(١٤) الأشباه والنظائر: ١٣٧/١.
(١٥) الهمع: ١٥٣/٢.

نحو: حَبَّذا هند مصدراً مخصوصاً محذوفاً تقديره حَبَّذا حسن هند"[1]. ويردُّ قول القائلُ بأنَّ المركّب تركيب مزج قد يبنى على الفتح تشبيهاً له بخمسة عشر[2]، ويقول: "وليس البناء مُطرداً عند عامة البصريين والكوفيين"[3].

وواضح أنّ ابن العلج ذو شخصية قوية استوعبت قضايا النحو ومسائله، وبرزت تردّ وتضعف، ولم تخل كتب النحو من ردود عليه بالطريقة التي ردّ فيها على سابقيه. ومن هذه الرُّدود ردّ أبي حيان على ابن العلج قراره القاضي بحذف اسم ليس ولا يكون حين يستثنى بهما قال أبو حيّان: "وهذا مخالفٌ لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أنَّ الفاعل مضمر لا محذوف"[4]، وقال أبو حيان أيضاً: "ووهم صاحب البسيط فحكى جواز هذا عن البصريين"[5]، يريد جواز إنَّ قائماً الزيدان، وهو ما أجازه الأخفش والفَرَّاء[6]، وردّ أبو حيان عدم إجازة ابن العلج إضافة الظرف المتوسع فيه "لأنّه اسم والأسماء لا تضاف إلى الجمل"[7]، وقال: "وليس بصحيح بل قد اتسع فيها وأُضيفت"[8]. وردّ أبو حيان اختيار ابن العلج القاضي بجواز حذف العائد على المبتدأ إذا كان مرفوعاً نحو: زيد هو قائم، وقال: "والصحيح أنه لا يجوز"[9]، وتوقف أبو حيان عند احتمال التعريف الذي أورده ابن العلج في إسناد الإضافة إلى الجمل وقال: "وفي التعريف نظر"[10]، وكان ابن العلج قد ذكر احتمالين في إسناد الإضافة إلى الجمل هما وجه التخصص ووجه التعريف[11]. ونسب أبو حيان ابن العلج إلى الوهم حين ذكر الإجماع عن النحويين في أنّ العرب "قد ترجع من الواحد إلى الجمع ومن المذكر إلى المؤنث من لفظه إلى معناه، ولا ترجع من معناه إلى لفظه"[12]، قال أبو حيَّان: "وذكره الإجماع وهم

---

(١) التصريح: ١٠٠/٢.
(٢) التصريح: ٢١٦/٢.
(٣) التصريح: ٢١٦/٢.
(٤) الارتشاف: ٣٢٠/٢.
(٥) الارتشاف: ١٣٨/٢.
(٦) الارتشاف: ١٣٨/٢.
(٧) الارتشاف: ٥٢٠/٢.
(٨) الارتشاف: ٥٢١/٢.
(٩) الارتشاف: ٥٢/٢.
(١٠) الهمع: ٤٧/٢.
(١١) الهمع: ٤٧/٢.
(١٢) الارتشاف: ٥٤١/١.

"[1]. وردّ أبو حيَّان قولَ ابن العِلج أنَّ ما الموصولة الحرفية لا تكون سابكة إلاّ حيث يصحُّ حلول الموصول محلّها بدليل قول الشاعر: يسرُّ المرء ما ذهب الليالي[2]. ووصف عدّ ابن العلج المفعول المطلق أعمّ من المصدر بأنّه خلاف شاذ[3]. ووصف رأي ابن العلج القاضي بإعراب "راكباً" في حَبَّذا زيد راكباً مفعولاً به لأعني مضمراً بأنّه غريب[4]. ونسب أبو حيّان ابن العلج إلى الوهم حين نقل عن الخليل أنَّ موضع أنْ وأنّ في مثل عجبت أنْ تقوم وعجبتَ أنك قائمُ الجرّ، قال أكثر النحويين على أنّه في موضع نصب، ووهم ابن مالك وصاحب البسيط فنقلا أنَّ مذهب الخليل أنّه في موضع جر"[5]. وذهب ابن عقيل والأزهري والسيوطي إلى ما ذهب إليه أبو حَيَّان[6]. ورَدّ ابن عقيل على ابن العلج ما نقله من أنّ الظرف المضاف إلى جملة مصدّرة بمضارع يبنيه الكوفيين ليس إلاّ والبصريون يجيزون الوجهين[7]. قال ابن عقيل: "وكلاهما وهم فللكوفيين الوجهان وللبصريين الإعراب فقط"[8]. وردّ ابن عقيل على ابن العلج احتجاجه للزوم وصف مجرور ربّ واحتجاجه يقضي "بأنّ عاملها يحذف غالباً فجعل التزام الوصف كالعوض"[9]، وقال ابن عقيل في ردّه: "وردّ بأنّ الغالب ذكره ويجتمعان نحو: ربّ رجلٍ عالمٍ لقيت فلا عوضية"[10]. وردّ الأزهري اختيار ابن العلج القاضي بأنَّ الصفة المُشبّة لا تكون إلاّ غير مجارية للمضارع وهو قول الزمخشري وابن الحاجب"[11]. وردّ الأشموني على ابن العلج قوله: إذا سميت امرأة بيد فهو مصروف بلا خلاف[12]، وقال: "ليس بصحيح"[13]، وردّ عليه قوله:

---

(١) الارتشاف: ٥٤١/١.
(٢) الهمع: ٨١/١.
(٣) الارتشاف: ٢٠٢/٢.
(٤) الارتشاف: ٣١/٣، والهمع: ٨٩/٢.
(٥) الارتشاف: ٥١/٣.
(٦) المساعد: ٤٣٠/١، والتصريح: ٣١٣/١، والهمع: ٨١/٢، والفرائد الجديدة: ٦٥٠/٢.
(٧) المساعد: ٣٥٦/٢.
(٨) المساعد: ٣٥٦/٢.
(٩) الارتشاف: ٤٥٧/٢، والمساعد: ٢٨٦/٢.
(١٠) المساعد: ٢٨٦/٢.
(١١) التصريح: ٨٢/٢.
(١٢) شرح الأشموني: ٥٢٧/٢.
(١٣) شرح الأشموني: ٥٢٧/٢.

إنّ سَقَر ممنوع من الصّرف باتفاق[1]، وقال: "ليس كذلك"[2]. وردّ عليه قوله: إنَّ فاعل نِعْمَ وبئس لا يرد نكرة غير مضافة[3]، وقال: "وليس كذلك بل ورد لكنّه أقلّ من المضاف نحو: نِعْمَ غلامٌ أنت"[4].

آراؤه

١- قَسَّم ابن العلج المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق وإلى مؤكد وإلى مُتسع[5]، والمفعول المطلق أعمّ من المصدر وهو ما كان فِعْلُه عامّاً كصنعت وَفَعَلْتُ[6].

٢- زاد ابنُ العلج على المصادر المثناة الواقعة مفاعيل مطلقة "حواليك" أي إطاقة بعد إطاقة[7].

٣- يرى ابنُ العلج أن "راكباً" في حَبَّذا زيدٌ راكباً منصوبٌ بأعني مضمراً[8]. قال أبو حيان وهو غريب[9].

٤- مَنَع ابنُ العِلْج إبدال الجملة من المفرد[10].

٥- لم يجز العطف على تابع أيّ وأيّة إلاّ على تأويل المعطوف في نحو: يا أيها الطويل والقصير[11].

٦- ليس لحوق الهاء لِ فَعْلَةَ قياساً، فلا يُقال: فَهْمَة[12].

٧- أجاز إعمال المصدر المجموع في التمييز نحو: عجبت من تصبباتك عرقاً[13]، لأنَّ التمييز قابل لعمل الضعيف فيه كالأحوال والظروف[14].

---

(١) شرح الأشموني: ٥٢٧/٢.
(٢) شرح الأشموني: ٢/ ٥٢٦.
(٣) شرح الأشموني: ٣٧٢/٢.
(٤) شرح الأشموني: ٣٧٢/٢.
(٥) الهمع: ١٨٦/١.
(٦) الارتشاف: ٢٠٢/٢، والهمع: ١٨٦/١، والفرائد الجديدة: ٣٦٨/١.
(٧) الارتشاف: ٢١٠/٢، والهمع: ١٨٩/١.
(٨) الارتشاف: ٣١/٣، والمساعد: ١٤٤/٢، والهمع: ٨٩/٢.
(٩) الارتشاف: ٣١/٣، والهمع: ٨٩/٢.
(١٠) المساعد: ٤٣٨/٢، وطبقات النحاة واللغويين: ٢٩٨/١.
(١١) المساعد: ٥٠٧/٢.
(١٢) الارتشاف: ٢٢٥/١، والمساعد: ٦٢٣/٢.
(١٣) الارتشاف: ١٧٤/٣، والمساعد: ٢٢٨/٢.
(١٤) المساعد: ٢٢٨/٢.

٨- ضَعّف ابنُ العِلج أن يكونَ أُخر معدولاً عن أُخريات. وتعليله أنَّ أُخريات مما يلزم استعماله إمّا بالألف واللام أو الإضافة[١].

٩- استبعد ابنُ العلج من جهة القياس إعراب سنين إعراب زيتون[٢].

١٠- ردّ ابنُ العلج القول القائل بأنّ إعراب الأفعال الخمسة بالألف والواو والياء كالمثنى وجمع المذكر السالم[٣]، وقال: "لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة"[٤].

١١- صيغ "جُمَع" وأجمعون صيغ جَمْع لا جمع لأجمع ولا لجمعاء، ولهذا لا تثنى أجمع ولا جمعاء ولا تجمعان[٥]. قال أبو حَيّان: "وفي جَمْع أجمع ... تقول أجمعون ... وفي جمع جمعاء جُمَع ... وَجَمْعُ أَجْمَع وَجَمعَاء على ما ذكرناه هو قول النحويين والله أعلم. وفي البسيط لا تثنى ..." [٦].

١٢- حكى ابن العلج الاتفاق على عدم تقديم الخبر على الفعل في أفعال المقاربة[٧].

١٣- ضَعَّف رأي الكوفيين القائل بأنّ أمثلة المبالغة لا تعمل والمنصوب بعدها محمول على فعل يُفسّره الصفة[٨]. لأنَّ النص مُقدَّمٌ على القياس[٩].

١٤- يرى ابنُ العلج أنَّ ما الموصولة الحرفية لا تكون سابكة إلاّ حيث يصحُ حلول الموصول محلّها، لأنّ الموصولة سابكة في المعنى لأنك تسبك بها الجملة. وقال أبو حيان: "ويردّه قوله: يسرُّ المرء ما ذهب الليالي"[١٠].

١٥- مَنَع ابنُ العلج وصل أل الموصولة بالصفة المشبّهة لقرب هذه الصفة من الأسماء وخالف ابنُ مالك. ورجح ابن هشام في المغني رأي ابن العلج[١١].

---

(١) الهمع: ٢٦/١.
(٢) الارتشاف: ٢٦٣/١- ٢٦٤، والهمع: ٤٧/١.
(٣) الارتشاف: ٤٢٠/١، والهمع: ٥١/١.
(٤) الهمع: ٥١/١.
(٥) الارتشاف: ٦١١/٢.
(٦) الارتشاف: ٦١١/٢.
(٧) الهمع: ١٣١/١.
(٨) الأشباه: ٥٣٢/١.
(٩) الأشباه : ٥٣٢/١.
(١٠) الهمع: ٨١/١.
(١١) الارتشاف: ٥٣١/١، والهمع: ٨٥/١.

١٦- توقّف ابن العلج في إجازة قول من قال: يؤكّد ويبدل ويستثني من الظرف المتوسع فيه بخلاف الظرف غير المتوسع فيه[١].

١٧- أوجب ابن العلج انفراد الضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالاً بعد إلاَّ نحو: ما ضربتُ أحداً إلاّ عمرو خير منه، لأنّ الاتصال يحصل بإلاّ[٢].

١٨- ضَعَّف ابنُ العلج حذف تمييز كأين[٣] وآزره أبو حيّان بقوله: "وقد تتبعت كثيراً مما ورَدَ في الأشعار من كأيّن فلم أره محذوفاً ولا في موضعٍ واحد"[٤].

١٩- يرى ابنُ العِلج أن كأيّن تقع مبتدأ وخبراً ومفعولاً[٥].

٢٠- أجاز ابنُ العلج الفصل بين نِعْم وفاعلها لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب[٦].

٢١- أجاز وصف تمييز نِعْم في مثل: نِعْم رجلاً صالحاً زيد. ونقله أبو حيان عن البسيط جازماً به[٧].

٢٢- القياس يقتضي بدل الغَلَط[٨].

٢٣- إعمال الأوَّل في التنازع أو الثاني سيّان[٩].

٢٤- يرى ابنُ العلج أنّ فاعل نِعْم وبئس لم يرد نكرة غير مضافة[١٠]، وردّه الأشموني[١١].

٢٥- إذا وَقَعَ الحال مؤكّداً لمضمون الجملة جاز في خبر المبتدأ أن يكون نكرة[١٢]، والمعروف أنَّ التعريف لازم، لأنّ هذه الأحوال إنما تؤكد شيئاً استقرّ وعرف[١٣].

---

(١) الهمع: ٢٠٣/١، والأشباه: ٣٥/١.
(٢) الهمع: ٢٤٦/١.
(٣) الارتشاف: ٣٨٧/١، الهمع: ٢٥٦/١..
(٤) الارتشاف: ٣٨٧/١، وهمع الهوامع: ٢٥٦/١.
(٥) الارتشاف: ٣٨٨/١، والمساعد: ١١٧/٢، والهمع: ٧٦/٢.
(٦) الارتشاف: ١٩/٣، والهمع: ٨٥/٢.
(٧) الهمع: ٨٦/٢.
(٨) الارتشاف: ٦٢٦/٢، والمساعد: ٤٣٩/٢، والهمع: ١٢٨/٢، وشرح الأشموني: ٥٢٦/٢.
(٩) التصريح: ٣٢/١.
(١٠) شرح الأشموني: ٣٧٢/٢.
(١١) شرح الأشموني: ٣٧٢/٢.
(١٢) المساعد: ٤٢/٢.
(١٣) المساعد: ٤٢/٢.

٢٦- ردَّ رأي ابن كيسان القاضي بأنَّ في المشار إليه في نحو: حبذا هند مصدراً مخصوصاً محذوفاً أي حَبَّذا حسن هند[١].

٢٧- ردَّ قول القائل بأنّ المركب تركيب مزج قد يبنى على الفتح تشبيهاً له بخمسة عشر إلاّ في نحو معدي كرب فيفتح آخر الثاني فقط، وقال: وليس البناء مطّرداً عند عامة البصريين والكوفيين[٢] .

٢٨- تجري الاستغاثة مجرى النداء فتأمر بها نحو:

يـــالَبكرٍ انشـــروا لـــي كليبـــاً يـــالبكرٍ أيـــن أيـــنَ الفِـــرار[٣]

٢٩- الأصلُ في صَه صوت استعمل استعمال أسماء الأفعال[٤].

٣٠- قَدَم وسَقَر ممنوعان من الصّرْف باتفاق للتأنيث المعنوي والعلمية، وردّه الأشموني[٥].

٣١- يُبْدَلُ الفِعل من الفِعل بدل كلّ من كلّ باتفاق[٦].

٣٢- إذا سميت امرأة بيد صرفت بلا خلاف، وردّه الأشموني[٧].

٣٣- نقل ابنُ العلج الإجماع عن النحاة في أنَّ العرب قد ترجع من الواحد إلى الجمع، ومن المذكر إلى المؤنث من لفظه إلى معناه، ولا ترجع من معناه إلى لفظه[٨]، وردّه أبو حيّان بقوله: "وذكره الإجماع وهم"[٩] .

٣٤- لا يكون اسم ما زال نكرة[١٠].

٣٥- التوسع لا يَطَّرد في ظروف المكان بخلاف ظروف الزمان[١١].

---

(١) التصريح: ١٠٠/٢.
(٢) التصريح: ٢١٦/٢.
(٣) المساعد: ٥٢٨/٢، ٥٢٩.
(٤) المساعد: ٦٤٨/٢.
(٥) شرح الأشموني: ٥٢٦/٢، وانظر الارتشاف: ٤٤٦/١.
(٦) شرح الأشموني: ٤٤٠/٢، والمساعد: ٤٣٩/٢.
(٧) شرح الأشموني: ٥٢٧/٢.
(١٠) الارتشاف: ٥٤١/١.
(٩) الارتشاف: ٥٤١/١.
(١٠) الارتشاف: ٩٣/٢.
(١١) الارتشاف: ٢٧٠/٢، والأشباه والنظائر: ٣٦/١.

٣٦- إذا توسعت في الظرف لم تجز إضافته لأنه اسمٌ حينئذٍ، والأسماء لا تضاف إلى الجمل. وردّ هذا الرأي أبو حيان بقوله: "وليس بصيح، بل قد اتسع فيها وأُضيفت"[١].

٣٧- نقل عن النحاة الإجماع في جواز تقديم المستثنى على أحدِ جزءي الجملة من فاعلٍ أو مفعول[٢].

٣٨- إذا وقع الفِعل المضارع خبراً في جملة الحال الاسمية وكان منفياً بلا حَسُن ترك الواو[٣].

٣٩- إذا رخمت يا قاضيُ المرخم من قاضية فالظاهرُ التزام لغة يا حارُ [٤].

٤٠- إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى جاز الحمل بعده على اللفظ من غير ضعف خلافاً لابن الحاجب[٥].

٤١- فَعْلان فَعْلى كَسَكْران وسَكْرَى وغضبان وغضبى وعطشان وعَطْشى إنما يُعْرف بالسماع دون القياس[٦].

٤٢- القياس التسوية بين الحال والصفة في مررت برجلٍ أسداً ومررت برجلٍ أسدٍ خلافاً لسيبويه الذي استضعف الوصف ولم يستضعف الحال[٧].

مختاراته:

١- يرى ابنُ العلج أَنَّ النون المحذوفة في "فَلَيْني" من قول الشاعر:

تــــراه كالثَّغَـــام يُعَـــلُّ مِسْـــكاً يســـــوء الفاليـــــات إذا فَلَيْنـــــي

هـي نـون الوقايـة وفاقـاً للمبـرّد ومـن وافقـه[٨]، "وهـو الموافـق لمـا قـرّره البصريون من أنّ الفاعل لا يحذف"[٩]. ورأى هذا الرأي أيضـاً من قبل ابن جنّـي

---

(١) الارتشاف: ٥٢٠/٢- ٥٢١.
(٢) الارتشاف: ٣٠٨/٢.
(٣) الارتشاف: ٣٦٧/٢.
(٤) الارتشاف: ١٦٠/٣.
(٥) الأشباه والنظائر: ٤١٩/١.
(٦) الأشباه والنظائر: ٣١/٢.
(٧) الأشباه والنظائر: ٢٢٧/٢.
(٨) المساعد: ٩٧/١، ٩٨، والهمع: ٦٥/١، والأشباه والنظائر: ٨١/١.
(٩) المساعد: ٧٩/١، ٩٨.

ومن بعدُ ابن هشام الخضرواي وأبو حَيَّان[1]. ويرى سيبويه أن النون المحذوفة هي نون الإناث واختار رأيه ابن مالك[2].

٢- اختار ابن العلج حذف العائد على المبتدأ إذا كان مرفوعاً لأنه لا ما نع منه نحو: زيد هو قائم. وقوله: "وربّ قَتْلٍ عارٌ" أي هو عارٌ. ورَدّه أبو حَيّان بقوله: "والصحيح أنه لا يجوز"[3]. وقال السيوطي:"وَرُدَّ بأنَّه لا يدري أحذف شيء أم لا لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبرية"[4].

٣- يحتملُ ابنُ العِلج أن تكون التاء في لات بدلاً من سين ليس ثم انقلبت الياء ألفاً على القياس فتكون ليس نفسها ضعفت بالتغيير فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها وهو الحال"[5].

٤- يرى ابنُ العلج أنَّ لكنّ تفيد التوكيد فضلاً عن إفادتها الاستدراك، واختار ابن مالك هذا الرأي أيضاً[6].

٥- اختار ابنُ العلج إعمال قال عمل ظنّ من غير أن يتضمن معناه. وعلى هذا الأعلم وابن خروف. واختار ابنُ جنّي الإعمال مع تضمن معنى الظن[7].

٦- من مواضع حذف الفعل والفاعل وجوباً ذكر الدار، فإنّه كثر عندهم فاستعملوه بحذف الفاعل كقوله: ديارَ ميّة أي اذكر. ومثله ذكر الأيام والمعاهد والدّمن لأنه يستعمل عندهم كثيراً[8].

٧- قُل وقُلَة كنايتان عن عَلَمِ من يعقل. وعلى هذا الاختيار أبو علي الشَّلَوْبين وابن عصفور وابن مالك. ومذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرة من يَعْقِل[9].

---

(١) الهمع: ٦٥/١، والأشباه والنظائر: ٨١/١.
(٢) الهمع: ٦٥/١، والأشباه والنظائر: ٨١/١.
(٣) الارتشاف: ٥٢/٢.
(٤) الهمع: ٩٧/١.
(٥) الهمع: ١٢٦/١.
(٦) الهمع: ١٣٣/١، والتصريح: ٢١٢/١.
(٧) الارتشاف: ٨٠/٣، والتصريح: ٢٦٤/١، والهمع: ١٥٧/١، والفرائد الجديدة: ٣٠٦/١.
(٨) الهمع: ١٦٨/١.
(٩) الارتشاف: ١٤٩/٣، والمساعد: ٥٤٢/٢، والتصريح: ١٧٩/٢، وشرح الأشموني: ٤٥٩/٢، والهمع: ١٧٧/١.

٨- المصادر النائبة عن أفعالها لا يَطَّرِدُ نصبها وقد جاء بعضها رفعاً وهو قول سيبويه. وخالف ابنُ عصفور ورأى أنها تستعمل مرفوعة[١].

٩- إذا أُردت الظَّرْف قلت: وسْط نحو: زيد وسْط الدار. وإذا أُردت الاسم قلت: وَسَط: ضرَبْتُ وَسَطَه[٢].

١٠- جَوَّز سيبويه أن يوصف بغير كلّ نكرة ولو مفرداً ومثل بلو كان معنا رجل إلاّ زيد. واختاره ابنُ العِلج[٣].

١١- لا يفصل بين الموصوف وصفته بإلا، فلا يقال جاءَني رجل إلاّ راكب، لأنهما كشيء واحد فلا يفصل بينهما، كما لا يفصل بها بين الصلة والموصول، ولا بين المضاف والمضاف إليه، لأنَّ إلاّ وما بعدها في حكم جملة مستأنفة. والصفة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف. وردّ ابن العلج على الزمخشري الذي أجاز ذلك في المفرد نحو: ما مررت برجلٍ إلاّ صالح، وفي الجملة نحو: ما مررت بأحد إلاّ زيد خير منه. ووصف ابنُ العلج مذهب الزمخشري بأنّه لا يعرف لبصري ولا كوفي[٤]. وما اختاره ابن العلج اختاره ابن مالك تبعاً للأخفش والفارسي[٥].

١٢- إذا عطف على المستثنى بغير جاز في المعطوف مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى. وصَرَّح ابنُ العلج بجريان ذلك أيضاً في غير إذا كانت صفة، إلاّ أنّه فيها من الحمل على المعنى وفي الاستثناء من الحمل على الموضع، فهو في الاستثناء أقوى[٦].

١٣- جَوَّز ابن العلج وبعض البصريين مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً. وخَرَّجوا عليه "أنّ دابرَ هؤلاءِ مقطوعٌ مصبحين"[٧].

١٤- اختار ابن العلج رأي السهيلي القاضي بمنع عمل حرف التنبيه في الحال[١].

---

(١) الهمع: ١/١٩١.
(٢) الهمع: ١/٢٠١.
(٣) الهمع: ١/٢٢٩.
(٤) الهمع: ١/٢٣٠.
(٥) الهمع: ١/٢٣٠.
(٦) الهمع: ١/٢٣١
(٧) الهمع: ١/٢٤٠.

١٥- اختار ابن العلج في المركبات نحو أيادي سبا الإضافة قال: "إنّها ليست مبنية بل مضافة، وإنما حذف التنوين من الثاني للاتباع. وحركة الاتباع ليست حركة إعراب فهو مخفوضٌ في التقدير كما أتبع الأول في يا زيد بن عمرو للثاني في حركته"[٢].

١٦- اختار رأي الفارسي القاضي بجواز إضافة العدد إلى اسم الجمع واسم الجنس قياساً نحو: ثلاث القوم وثلاث نخل[٣].

١٧- إذا جيء بنعت مفرداً وجمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد نحو: عندي عشرون رجلاً صالحاً أو صالحٌ، وعشرون رجلاً كراماً أو كرامٌ، فإن كان جمع سلامة تَعَيّن الحمل على العدد نحو:عشرون رجلاً صالحون[٤].

١٨- صرّح ابن العِلج بوجوب إعادة الجار بعد الهمزة في نحو: أبزيد في جواب مررت بزيد خلافاً لابن مالك[٥].

١٩- ذكر ابن العِلج أنّ إسناد الإضافة إلى الجمل فيه احتمالان: وجه التخصيص ووجه التعريف[٦]، وقال أبو حيان: "وفي التعريف نظر"[٧].

٢٠- أجاز ابنُ العِلج الفصل بين الصفة المشبهة وبين معمولها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كقوله تعالى: "مفتحة لهم الأبواب"[٨].

٢١- تابع البصريين في أنّ هَلُمَّ مركبة من ها التنبيه ولُمَّ التي هي فعل أمر[٩]، وقال:"ويدلّ على صحته أنهم نطقوا به فقالوا: هالُمّ"[١٠].

---

(١) الهمع: ٢٤٤/١.
(٢) الهمع: ٢٤٩/١، وانظر الارتشاف: ٣٧١/٢.
(٣) المساعد: ٧٤/٢، والهمع: ٢٥٣/١.
(٤) الهمع: ٢٥٤/١.
(٥) الهمع: ٣٧/٢، والارتشاف: ٤٧٧/٢.
(٦) الهمع: ٤٧/٢.
(٧) الهمع: ٤٧/٢.
(٨) الهمع: ٩٨/٢.
(٩) همع الهوامع: ١٠٦/٢، وانظر المساعد: ٦٤٥/٢، والتصريح: ٤٠٢/٢.
(١٠) همع الهوامع: ١٠٦/٢، وانظر الارتشاف: ٢٠٩/٢، والمساعد: ٦٤٥/٢.

٢٢- عطف البيان سمّي بهذا الاسم لأن أصله العطف، فأصل جاء أخوك زيد وهو زيد حذف الحرف والضمير وأقيم زيد مقامه، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة[١].

٢٣- عطف البيان يقع في المعارف والنكرات كمذهب بعض الكوفيين[٢].

٢٤- أجاز تصغير نوع من الأسماء لم يعرف قط مثل أوية من كذا وهو تصغير أوّه[٣].

---

(١) همع الهوامع: ١٢١/٢.
(٢) المساعد: ٤٢٤/٣.
(٣) همع الهوامع: ١٩١/٢.

٢٥- لا يستبعد ابن العِلج أن يعمل اسم المصدر عمل المصدر[١].

٢٦- اللام في مثل "والله عندك لأقومنّ" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. وأجاز ذلك الفرّاء وأبو عبيدة[٢].

٢٧- أوجب ابن العلج لزوم إضمار العامل مع الاستفهام في نحو: أزيد سيراً، لأنّ ما فيه من معنى الاستفهام للفعل كأنّه ناب عن التكرير[٣].

٢٨- لا يحذف تمييز نِعْم وفاعلها لبقاء الإبهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ، ولأنّه كالعوض من الفاعل إلاّ أن يُعَوّض منه شيء كالتاء في الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم: "ومن توضأ يوم الجمعة فبها ونِعْمت"[٤].

٢٩- يُغْتَفَر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل، فمن قال: ربّ شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس، ورب لا تدخل على معرفة[٥].

٣٠- ضارعٌ في قول الشاعر"لِيُبْكَ يزيد ضارعٌ لخصومة" خبر لمبتدأ محذوف. وهو رأي الجمهور[٦].

٣١- يرى ابنُ العلج أنَّ الصفة المشبهة لا تكون إلاّ غير مجارية للمضارع، وهو قولٌ للزمخشري وابن الحاجب. وردّه الأزهري[٧].

٣٢- أجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين تبعاً للفارسي، واستدل بقوله تعالى: "فإن لم تفعلوا"، فقال: تنازع إنْ ولم في تفعلوا[٨]، وردّ استدلاله بالآية "بأنّ إن تطلب مثبتاً ولم تطلب منفياً. وشرط التنازع الاتحاد في المعنى"[٩].

٣٣- صحح ابن العِلج جواز الاتباع بعد القطع إذا تعددت النعوت، لأن القطع عارضٌ فلا حكم له[١٠].

---

(١) شرح الألفية لابن عقيل: ١٠١/٢.
(٢) الارتشاف: ٤٩٣/٢، والمساعد: ٣٢٧/٢.
(٣) المساعد: ٤٧٥/١.
(٤) التصريح: ٩٥/٢، وانظر الارتشاف: ٢٢/٣.
(٥) التصريح: ٢٤٤/١، والارتشاف: ١٧٥/٢، والأشباه والنظائر: ٦٨٤/١- ٦٨٥.
(٦) التصريح: ٢٧٤/١.
(٧) التصريح: ٨٢/٢.
(٨) التصريح ٣١٧/١، وحاشية رقم ١ ص ٤٢٠ من شذور الذهب.
(٩) التصريح ٣١٧/١، وحاشية رقم ١ ص٤٢٠ من شذور الذهب.
(١٠) الارتشاف: ٥٩٣/٢، والمساعد: ٤١٧/٢، وشرح الأشموني: ٤٠٠/٢.

٣٤- أسماء الأفعال هي أسماء للألفاظ النائبة عن معاني الأفعال من الأحداث والأزمنة، وهو ظاهرُ قول سيبويه والجماعة[١].

٣٥- دخول لام الابتداء على الجزء الثاني من الجملة الاسمية شاذ نحو: إنّ زيداً وجهه لحسن. والأولى لوجهه حسن، واختار هذا الرأي أيضاً ابنُ مالك[٢].

٣٦- قد يرفع المفعول وينصب الفاعل لأمن اللبس كما في خَرَقَ الثوبُ المسمارَ ... والذي صحّحه المغاربة أنّ قلب الإعراب لفهم المعنى إنما يجوز في الشعر حال الاضطرار[٣].

٣٧- المصدر المؤكد في قمت قياماً من قبيل التأكيد اللفظي. وبه صرَّح ابن جنيّ[٤].

٣٨- تقع جملة الشرط حالاً. وقيل لا، وهو قول ابن جنيّ[٥].

٣٩- أجاز ابن العلج في من وما الموصولتين مقصوداً بهما الجنس أن تقعا فاعلاً لنِعْمَ، ورأى ابن مالك هذا الرأي[٦].

٤٠- يرى ابن العلج لزوم وصف مجرور ربّ وفاقاً للأخفش والمبرّد وابن السرّاج والزجاج والفارسي وابن طاهر وابن خروف والشَّلَوْبين[٧]، واحتج له بأن عاملها يحذف غالباً، فجعل التزام الوصف كالعوض. وردّ بأنّ الغالب ذكره ويجتمعان نحو: ربّ رجل عالم لقيت فلا عوضية[٨].

٤١- الكلام والجملة مترادفان[٩].

٤٢- أجاز ابنُ العلج حذف مميز كم الخبرية. وذهب ابن عصفور إلى هذا[١٠].

٤٣- قد تحذف الألف في مثل واغلامياه ويكتفي بالهاء[١١].

---

(١) التصريح: ١٩٥/٢.
(٢) المساعد: ٣٢٠/١.
(٣) المساعد: ٤٠٥/١.
(٤) المساعد: ٤٦٥/١.
(٥) المساعد: ٤٣/٢.
(٦) المساعد: ١٣١/٢.
(٧) الارتشاف: ٤٥٧/٢، والمساعد: ٢٨٦/٢.
(٨) الارتشاف: ٤٥٧/٢، والمساعد: ٢٨٦/٢.
(٩) الأشباه والنظائر: ١٦١/٢.
(١٠) الارتشاف: ٣٧٧/١، والمساعد: ١٠٧/٢.
(١١) المساعد: ٥٣٧/٢.

٤٤ـ تقول رأسك من الجدار وعنه. ومن الجدار مفعول لفعل محذوف أي وقّ رأسك من الجدار أو مفعول من أجله أي من أجل الجدار أي من ضرره. وتقدير عن: نحّ رأسك عن الجدار[١].

٤٥ـ يلزم أن نقول إيهٍ – بالتنوين- على مذهب سيبويه. واللغويون نقلوا إيهِ[٢].

٤٦ـ تكسر الهاء بعد كسرة أو ياء ما لم تتصل بضمير نحو: يعطيهوه ولم يعطوه[٣]. وتضم الهاء إذا كان قبلها ضمة أو فتحة أو ألف أو واو نحو: يضربُهم ولن يضربهم واصطفاهم ويغزوهم[٤].

٤٧ـ يصحُّ أن تقول: زيد الذي ضرب عمراً، فتجعل زيداً خبراً عن الذي إما متقدماً أو متأخراً. وجوزّه المبرّد، أو تجعل "زيد" المبتدأ والذي خبره[٥].

٤٨ـ الفصل بين لا العاملة عمل ليس ومرفوعها يبطل عملها[٦].

٤٩ـ قال ابن العلج في ويحه ووييه: هو مضاف إلى ما وقع عليه الدعاء. والمعرف بأل الأحسنُ فيه الرفع. تقول: الويلُ له والخيبة له. ولا يطّرد إدخال أل في جميعها، إنما هو سماع[٧].

٥٠ـ عامل ابن العِلج تربأً وجندلاً معاملة المصدر، وهو رأي أبي علي الشلوبين وغيره. وقال: أدخلوا أل كما فعلوا في المصدر. قال: الترب لك والترب له. ولا يقاس هذا الباب، لا يقال: أرضاً ولا جبلاً[٨].

٥١ـ إذا كان المصدر الواقع مفعولاً لأجله أجنبياً من مصدر العامل بحيث لا يصدق عليه باعتبار مجازي فاللام نحو: فعلته لأمر الله وتركته لزجرك. ومنه قوله تعالى: "أقم الصلاة لدلوك الشمس". إلاّ أن يكون مسبوكاً بأن والفعل نحو: لبيك إن النعمة لك.[٩].

---

(١) المساعد: ٥٧٢/٢.
(٢) المساعد: ٦٤٩/٢.
(٣) الارتشاف: ٤٦٧/١.
(٤) الارتشاف: ٤٦٩/١.
(٥) الارتشاف: ٦/٢، والتصريح: ٢٦٥/٢.
(٦) الارتشاف: ١١٠/٢.
(٧) الارتشاف: ٢٠٨/٢.
(٨) الارتشاف: ٢١٩/٢.
(٩) الارتشاف: ٢٢٣/٢.

٥٢- اسم ليس ولا يكون عندما يستثنى بهما محذوف. واختار هذا الرأي ابن مالك[١]. وقال أبو حيان: "وهذا مخالف لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أنّ الفاعل مضمر لا محذوف"[٢].

٥٣- قَعْدَك الله تدلُّ على القسم بدليل قولهم: قَعْدَك الله لأفعلن[٣].

٥٤- يجوز التعجب في باب ظنّ وأخواتها بشرط الاقتصار على الفاعل، فإن كان في موضع المفعولين أن لأنه يتعدى إليها بحرف جر تقول: ما أعلمني بأنّك فاضل[٤].

٥٥- إذا كانت صيَّر بمعنى النقل تعدت إلى واحد بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر بمعنى صيرتك إلى موضعك[٥].

٥٦- منع ابن العِلج – تبعاً لأبي علي الشلوبين- إلغاء عمل الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل[٦].

٥٧- أجاز ابنُ العلج التعليق عن المفعولين وأجاز ذلك ابن مالك أيضاً. وذهب أكثر النحويين إلى عدم الجواز وهو اختيار ابن أبي الربيع[٧].

٥٨- ذهب ابنُ العلِج وابن مالك إلى أنّ قام قام زيد، و"هيهات هيهات العقيق" ليس من التنازع، وشرطا كون المقتضي لغير توكيد[٨].

٥٩- إذا كان اسم الفاعل مثنى أو جمع سلامة لمذكر في موضع يفرد فيه الفعل فلا يعمل. وهو مذهب سيبويه والخليل وخالف المبرد[٩].

٦٠- أوْلى المستعمل في الوعيد نحو قوله تعالى: "أولى لك" هو بمعنى وليه الهلاك وما يكرهه، ولا يكون اسماً للفعل لا يعرب[١٠].

---

(١) الارتشاف: ٣٢٠/٢.
(٢) الارتشاف: ٣٢٠/٢.
(٣) الارتشاف: ٥٠٠/٢.
(٤) الارتشاف: ٤١/٣.
(٥) الارتشاف: ٦٠/٣.
(٦) الارتشاف: ٨٥/٣.
(٧) الارتشاف: ٨٥/٣.
(٨) الارتشاف: ٨٧/٣.
(٩) الارتشاف: ١٨١/٣.
(١٠) الارتشاف: ٢٠٦/٣، والكشاف: ١٩٣/٤.

٦١ـ إذا توسع في المصادر وكانت عامة على أصلها لم تُثَنَّ ولم تجمع رعياً للمصادر أو خاصة نحو: ضَرْب زيد وَسَيْر البريد فربما جازت التثنية والجمع[١].

٦٢ـ فائدة الأعلام الاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات[٢].

٦٣ـ فائدة وضع أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة[٣].

٦٤ـ اسم المصدر مشتق من المصدر للدلالة على مكان الفعل وزمانه طلباً للاختصار والإيجاز[٤].

٦٥ـ عدل عن طلب التعيين بأي إلى الهمزة وأم طلباً للاختصار، لأنّ قولك أَزيد عندك أم عمرو أَخصر من قولك أي الرجلين عندك زيد أم عمرو[٥].

٦٦ـ القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها، لأنَّ وضعها للدلالة على المعاني، فإذا حذفت أخلّ حذفها بالمعنى الذي وضعت له. وإذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة على المعنى، لأنّ الحروف أُتي بها اختصاراً عن الجمل التي تدلُّ معانيها عليها، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته[٦].

٦٧ـ ذهب ابن العلج وأكثر المتأخرين إلى حذف نون الوقاية إذا اجتمعت مع نون الرفع لأنها لا تدل على إعراب. وهذا مذهب المبرّد والسيرافي والفارسي وابن جنيّ. وذهب سيبويه وابن مالك إلى حذف نون الرفع[٧].

٦٨ـ اشترط ابن العِلج لجواز حكاية المتبع بعطف النسق أن يكون المعطوف عليه علماً والمعطوف غير علم[٨].

٦٩ـ كلّ صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوّة شبهها بالفعل، وكلّ صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوي تكسيرها لالتحاقها بالأسماء كعبد وشيخ وكهل[١].

---

(١) الأشباه والنظائر: ٣٢/١.
(٢) الأشباه والنظائر: ٧١/١.
(٣) الأشباه والنظائر: ٧١/١.
(٤) الأشباه والنظائر: ٧٣/١.
(٥) الأشباه والنظائر: ٧٣/١.
(٦) الأشباه والنظائر: ٧٥/١.
(٧) الأشباه والنظائر: ٧٨/١.
(٨) الأشباه والنظائر: ٢٤٣/٢.

٧٠- تكسير الخماسي الأصول مستكره لأجل حذف منه بخلاف الرباعي إذ لا حذف فيه[٢].

٧١- الأسماء الأعجمية لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد. ولا يتحقق ذلك في العجمية[٣].

٧٢- الاشتقاق يقدح في كون العلم مرتجلاً[٤].

٧٣- الحركة قد تقوم مقام الحرف في الثلاثي المؤنث المكبر بغير هاء فيمنع من الصرف كما لو فوق ثلاث أحرف نحو: سَقَر[٥].

٧٤- الأسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر وإن لم تكن معارف، ولهذا تقدّم الإشارة على العلم في قولك: هذا زيد، وإن كان العلم أعرف لتضمنه معنى الإشارة[٦].

٧٥- لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر كلمة. وهو رأي البصريين[٧] .

٧٦- إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف[٨].

٧٧- أصل العمل للفعل وهو فرع من الاسم والحرف. وهذا رأي البصريين[٩].

٧٨- لم يجز ابن العلج العطف على الضمير المجرور المؤكد بضمير المرفوع[١٠].

٧٩- استثنى ابن العلج من الذي يجوز للشاعر صرفه عند الضرورة ألف التأنيث المقصورة نحو: حبلى ودنيا وسكرى، لأنّه لا يتحقق بصرفها فائدة لأنّ التنوين يحذف الألف فيؤدي إلى الإتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن.

---

(١) الأشباه والنظائر: ١٢٣/٢.
(٢) الأشباه والنظائر: ١٢٣/٢.
(٣) الأشباه والنظائر: ١٣٧/١.
(٤) الأشباه والنظائر: ١٣٨/١.
(٥) الأشباه والنظائر: ٣٨١/١.
(٦) الأشباه والنظائر: ٤٨١/١.
(٧) الأشباه والنظائر: ٢٨/٢، وانظر الإنصاف: ٢٠.
(٨) الأشباه والنظائر: ٥٣٢/١.
(٩) الأشباه والنظائر: ٥١٤/١.
(١٠) الأشباه والنظائر: ٢٣٣/٢.

واستثنى ابن العلج أيضاً أفعل منك عند الكوفيين، فإنهم لا يجيزون صرفه لملازمته منك الدّالة على المفاضلة، فصار لذلك بمنزلة المضاف. ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود من لا يمنع من تنوينه كما لم يمنع من تنوين خيراً منه وشرّاً منه، وهما بوزن أفعل في التقدير[١].

٨٠- أمّا بالفتح والتشديد الأصحُّ أنها بسيطة[٢].

٨١- الأصحُّ منع الاشتغال في تالي أداة تخصيص أو عرض أو تمن[٣].

٨٢- كم الاستفهامية تقع على قليل العدد[٤].

نقوله:

١- في أل التعريف مذهبٌ يقول إنَّ اللام هي للتعريف والهمزة همزة وصل اجتلبت للابتداء وفتحت للابتداء بالساكن. وعزا ابن العلج هذا المذهب إلى المحققين، ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلاّ ابن كيسان[٥].

٢- الخبر إذا وقع جامداً يتحمل ضميره وإن لم يؤوّل بمشتق. نقل ابن العلج هذا القول عن الكوفيين كلّهم وعن الرماني[٦]. وخالف ابن مالك وقال: وهو دعوى لا دليل عليها[٧].

٣- نقل ابن العلج عن سيبويه وعن المبرد وعن بعض شيوخه وغيرهم إجازة دخول الفاء على خبر المبتدأ إن كانت الصلة جملة فعلية مصدرة بشرط نحو: الذي إن يأتني أكرمه فهو مكرم[٨]. وأورد السيوطي ردّاً عليه[٩].

٤- جاء في البسيط في إعمال لا عمل ليس: القياس عند بني تميم عدم إعمالها ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها[١٠].

---

(١) الأشباه والنظائر: ٣٣/٢.
(٢) الأشباه والنظائر: ٦٧/٢.
(٣) همع الهوامع: ١١١/٢.
(٤) المساعد: ١٠٧/٢.
(٥) همع الهوامع: ٧٩/١.
(٦) الارتشاف: ٤٦/٢، والمساعد: ٢٢٧/١، وهمع الهوامع: ٩٥/١.
(٧) المساعد: ٢٢٧/١، وهمع الهوامع: ٩٥/١.
(٨) الارتشاف: ٦٨/٢، وهمع الهوامع: ١٠٩/١.
(٩) همع الهوامع: ١٠٩/١.
(١٠) همع الهوامع: ١٢٥/١.

٥- نقل ابن العلج عن سيبويه والجمهور أنَّ لات تعمل عمل ليس في لفظ الحين خاصة[١]، وقال: وربّ شيء يختص في العمل بنوع ما لا لسبب، كما أعملوا لدن في غدوة خاصة والباء في القسم[٢].

٦- نقل ابن العلج عن السيرافي أنّ لاتَ لا تعمل شيئاً، وإذا وقع الذي بعدها منصوباً فهو على إضمار فعل أي ولات أرى حين مناص في قوله تعالى: "ولاتَ حين مناص"[٣]. واختاره أبو حيان[٤].

٧- نقل ابن العلج عن بعضهم أنّ مصدر كاد كُوادٌ وَمَكادٌ[٥].

٨- حكى ابن العلج من معاني لعلّ التّرجي في المحبوب والإشفاق في المكروه. وهو رأي البصريين، وحكى أن الأخفش والكسائي زادا في معانيها التعليل وخرّجا عليه: "لعلّه يتذكر أو يخشى". وزاد الكوفيون الاستفهام وخرجوا عليه: "وما يدريك لعلّه يزكى". وزاد أكثر الكوفيين الشك. وحكى ابن العلج أنّ لعلّ عند الجمهور بسيطة ولامها أصل[٦].

٩- حكى ابن العلج خلافاً في كسر همزة إنّ أو فتحها إذا وقعت جواباً نحو: والله إنَّ زيداً قائم[٧].

١٠- حكى ابنُ العلج خلافاً بلا ترجيح في دخول اللام على المعمول خبر إنّ إذا كان متوسطاً بين الاسم والخبر وهو ظرف أو مجرور[٨].

١١- نقل ابن العلج عن بعضهم جواز إظهار العامل مع المكرر في التحذير[٩].

---

(١) همع الهوامع: ١٢٦/١.
(٢) همع الهوامع: ١٢٦/١، والفرائد الجديدة: ٢٥٨/١- ٢٥٩.
(٣) همع الهوامع: ١٢٦/١.
(٤) همع الهوامع: ١٢٦/١.
(٥) همع الهوامع: ١٢٩/١، وفي اللسان: "كاد كؤداً ومكاداً ومكادةً ... وكُوادٌ وكُوَيْدٌ اسمان" اللسان: ٣٨٧/٤.
(٦) همع الهوامع: ١٣٤/١.
(٧) الأشباه والنظائر: ١٥٠/٢.
(٨) همع الهوامع: ١٣٩/١.
(٩) همع الهوامع: ١٦٩/١.

١٢ـ نقل ابن العلج عن الكوفيين أنّ سوى تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً[١].

١٣ـ حكى ابن العلج كسر السين والمدّ في سوى[٢].

١٤ـ نقل ابن العلج عن بعضهم منع عمل كان في الحال[٣].

١٥ـ نقل ابن العلج خلافاً في صريح القول الذي تأتي أن بعده تفسيراً فأجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى: "ما قلت لهم إلاّ ما أمرتني به أن عبدوا الله". ومنهم من يمنع في الصريح ويجيز في المضمر كقولك: كتبت إليه أن قم[٤].

١٦ـ نقل ابن العلج عن سيبويه وعيسى بن عمر وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش والمازني وابن السّراج والجرمي والمبرد والزجاج والزجاجي والفارسي والرماني وابن جنيّ والسيرافي والصميري وجملة الكوفيين كالكسائي والفرّاء وابن سعدان وهشام أنّ ربّ تفيد التقليل دائماً[٥].

١٧ـ نقل ابن العلج عن بعضهم أنّ الفعل الذي يتعلق بربّ حذفه واجب[٦]، قال: لأنّه معلوم كما حذف من بسم الله وتالله لأفعلن[٧].

١٨ـ إذا كان المقسم به الله قد يعوض عن باء القسم بهاء محذوفة الألف أو ثابتة أو لا يعوض، ولكن تقطع الألف كما في الله لأفعلن. وعزا ابن العلج الثاني إلى الكوفيين[٨].

١٩ـ نقل ابن العلج قولين في أمّا أحدهما يقول إنها حرف بسيط، والثاني يقول إنها مركب معناه مهما يكن من شيء، فهي نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط معاً بعد حذفهما. وقيل عن فعل الشرط فقط. ورجح ابن العلج الأوّل[٩].

---

(١) همع الهوامع: ٢٠٢/١، والفرائد الجديدة: ٣٨٩/١، والمساعد: ٥٥٢/١.
(٢) المساعد: ٥٩٥/١
(٣) همع الهوامع: ٢٤٤/١.
(٤) همع الهوامع: ١٩/٢.
(٥) الارتشاف: ٤٥٦/٢، وهمع الهوامع: ٢٥/٢.
(٦) همع الهوامع: ٢٥/٢.
(٧) همع الهوامع: ٢٨/٢.
(٨) همع الهوامع: ٣٩/٢.
(٩) همع الهوامع: ٦٧/٢.

٢٠- حكى ابن العلج عن بعضهم أن كم الخبرية حرف للتكثير في مقابلة ربّ الدّالة على التقليل[١]. وردّه ابن عقيل[٢].

٢١- نقل ابن العلج عن الخليل أن موضع أنْ وأنّ في نحو: عجبت أن تقوم وعجبتُ أنّك قائم الجر. وأكثر النحويين على أنّه في موضع نصب[٣]. ونسبه أبو حيان وابن عقيل والأزهري إلى الوهم في نقله، لأن الخليل يقول إنّ موضع أن تقوم وأنّك قائم النصب لا الجر[٤].

٢٢- نقل ابن العلج عن بعضهم أنّ الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد إلاّ حالاً[٥].

٢٣- نقل ابن العلج عن العرب أنها تضيف "عام" إلى أوّل مصروفاً وغير مصروف، وتصف بأوّل مصروفاً وغير مصروف ويكون أوّل معرفة ونكرة[٦].

٢٤- نقل ابن العلج أن دلالة أسماء الأفعال على الزمان بالوضع لا بالطبع، وعلى هذا فهي اسم لمعنى الفعل. وقيل وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة. وقيل: هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الفعل. وهو معنى الطلب في الأمر أو معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الأمر[٧].

٢٥- حكى ابن العلج عن الفراء الاقتصار على السماع من غير قياس في مسألة حذف الضمير المرفوع في التنازع أو إضماره[٨].

٢٦- نقل عن البصريين قولهم بأنَّ هَلُمَّ مركبة من هاء التنبيه ولمّ التي هي فِعْل أمر. ونقل قولاً ثانياً يقول إنها أي هَلُمّ بسيطة غير مركبة[٩].

---

(١) المساعد: ١٠٦/٢، وهمع الهوامع: ٧٥/٢.
(٢) المساعد: ١٠٦/٢.
(٣) الارتشاف: ٥١/٣، والمساعد: ٤٣٠/١، والتصريح: ٣١٣/١.
(٤) الارتشاف: ٥١/٣، والمساعد: ٤٣٠/١، والهمع: ٨١/٢، والفرائد الجديدة: ٦٥٠/٢.
(٥) الهمع: ٩٨/٢.
(٦) الهمع: ١٠٤/٢.
(٧) الهمع: ١٠٥/٢.
(٨) الهمع: ١٠٩/٢.
(٩) الارتشاف: ٢٠٩/٣، والمساعد: ٦٤٥/٢، والتصريح: ٤٠٢/٢، والهمع١٠٦/٢، وشرح الأشموني: ٨٩٨/٣.

٢٧- نقل إعمال الجامد في التنازع نحو: نعم في الحضر وبئس في السفر زيد[١].

٢٨- نقل عن قومٍ من النحاة جواز الاشتغال مع اختيار الرفع في تالي أداة تحضيض أو عرض أو تمن ورجح المنع، وقال: "الأصح المنع"[٢].

٢٩- نقل عن البصريين كون عطف البيان بالمعارف، ونقل عن بعضهم تخصيصه بالأعلام والكنى، ونقل عن الكوفيين كونه بالمعارف والنكرات[٣].

٣٠- نقل سيبويه وجماعة إجازتهم بدل الغلط[٤].

٣١- نقل عن الأخفش أنَّ حتى تعطف الفعل إذا كانت سبباً كالفاء نحو: ما تأتينا حتى تحدثنا[٥].

٣٢- نقل عن النحويين أنَّ أصل ما حُرّك من الساكنين الكسر، قال: ويحتمل أن يقال الفتح الأصل، لأن الفتح أخفُّ الحركات[٦].

٣٣- نقل عن بعض النحويين أنّه ذهب إلى أنّ الإعراب أصلٌ في الأفعال فرع في الأسماء[٧].

٣٤- نقل عن بعضهم أنه قد أجاز إعمال اسم المصدر قياساً[٨].

٣٥- نقل الكوفيين بناء الظرف المضاف إلى جملة مُصَدَّرة بمضارع ليس إلاّ، ونقل عن البصريين الإعراب والبناء[٩]. وردّ ابن عقيل هذا النقل ونسبه إلى الوهم، وقال: وكلاهما وهم فللكوفيين الوجهان وللبصريين الإعراب فقط[١٠].

٣٦- نقل عن الكوفيين أنك إذا قلت الله فكأنك قلت أبا لله[١١].

---

(١) الهمع: ١١٠/٢.
(٢) الهمع: ١١١/٢.
(٣) المساعد: ٤٢٤/٢، والهمع: ١٢١/٢.
(٤) الارتشاف: ٦٢٦/٢، والمساعد: ٤٣٩/٢، والهمع: ١٢٨/٢، وشرح الأشموني: ٥٢٦/٢.
(٥) الهمع: ١٣٦/٢.
(٦) الهمع: ١٩٩/٢.
(٧) المساعد: ٢٠/١، وشرح الألفية لابن عقيل: ٣٧/١.
(٨) شرح الألفية لابن عقيل: ١٠١/٢.
(٩) المساعد: ٣٥٦/٢.
(١٠) المساعد: ٣٥٦/٢.
(١١) المساعد: ٣٠٨/٢.

٣٧- نقل عن الفرّاء وأبي عبيدة أنهما أجازا أن يعمل ما بعد اللام فيما قبلهما في نحو: والله عندك لأقومنّ[١].

٣٨- نقل ابن العلج أنَّ أكثر النحويين على منع إضافة ذي لمضمرٍ أو عَلَمٍ، وأجاز ابنُ برّي إضافتها إلى ما يُضاف إليه صاحب لأنها بمعناه ... نحو رأيت الأمير وذويه ورأيت ذا زيد[٢].

٣٩- نقل ابن العلج عن الأكثرين ومنهم الأخفش أنّ فاعل حبّ إذا أفردت عن ذا ظاهر عام ومضاف ومضمر مفسر وإشارة[٣].

٤٠- نقل عن بعضهم أن كم الاستفهامية تقع على كثير العدد[٤].

٤١- نقل عن الكوفيين تقدّم المستثنى على المستثنى منه قياساً[٥].

٤٢- نقل عن الفرّاء أنّ التقدير في ما الدار أحدٌ إلاّ حماراً سوى حمار[٦].

٤٣- حكى ابن العلج عن أبي الخطاب سماع تنوين غدوة[٧].

٤٤- نقل عن بعضهم جواز إضمار العامل في نحو: أزيدٌ سيراً، ونحو: ما زيدٌ سيراً بلا تفريق بين الاستفهام وغيره[٨].

٤٥- نسب ابن العلج إلى سيبويه استواء الرفع والنصب في عمرو في نحو: زيد قام أبوه وعمرو كلمته[٩].

٤٦- نقل ابن العلج عن بعض النحويين جواز النصب وترجيح الرفع على الابتداء في نحو: شرابنا ألا تشربه[١٠].

٤٧- نقل ابن العلج عن النحويين أنّ أنّ مثل إنَّ في إفادة التوكيد[١].

---

(١) الارتشاف: ٤٩٣/٢.
(٢) المساعد: ٣٤٥/٢.
(٣) المساعد: ١٤٦/٢.
(٤) المساعد: ١٠٧/٢.
(٥) المساعد: ٥٦٩/١.
(٦) المساعد: ٥٥١/١.
(٧) المساعد: ٤٩٢/١.
(٨) المساعد: ٤٧٥/١.
(٩) المساعد: ٤١٨/١.
(١٠) المساعد: ٤١٣/١.

٤٨ـ نقل ابن العلج عن المبرّد جواز تقدم أنت على الذي خبراً أو مبتدأ في نحو: الذي ضَرَبْتُ أنت[٢].

٤٩ـ نَقَلَ عن بعضهم أنّ أسماء الأفعال كلّها معارف ما نوّن منها وما لم ينوّن وأنها أعلام أجناس معنوية كسبحان[٣].

٥٠ـ نقل سيبويه أنّ المنادى يجوز ضمّه وفتحه إذا كان علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به نحو: يا زيدُ بنَ سعيد فيجوز ضمّه على الأصل وفتحه اتباعاً لفتحة ابن أوإقحاماً لابن أو إضافة زيد إلى سعيد[٤].

٥١ـ إذا عطف غير العلم على العلم نحو: مررت بزيدٍ وأخيك فيجوز حكايته نقلاً عن ابن بابشاذ لأنّ المتبوع تجوز حكايته. ونقل ابن الدهان المنع لأنّ التابع لا تجوز حكايته[٥].

٥٢ـ نسب ابن العلج إلى سيبويه والجماعة أنّ أسماء الأفعال هي أسماء للألفاظ النائبة عن معاني الأفعال من الأحداث والأزمنة[٦].

٥٣ـ نقل عن الكوفيين أنّ رجلاً في نحو: نِعْمَ رجلاً زيد هو على التفسير للممدوح ولا يقدرون فاعلاً وكأنك قلت زيد الممدوح رجلاً[٧].

٥٤ـ نقل عن الكوفيين أنّ نِعْمَ وبئس اسمان والمرفوع بعدهما تابع عندهم لنعم إمّا بدلاً أو عطف بيان. ونِعْمَ اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت: الممدوح زيد[٨].

٥٥ـ نقل عن النحويين مذهبين في هاتِ أحدهما يقول إنّ هات اسم فعل مسماه أعط وكسر آخره هرباً من التقاء الساكنين. وثانيهما ويُعْزَى إلى الخليل ويقول إنّ

---

(١) المساعد: ٣٠٥/١.
(٢) شرح التصريح: ٢٦٥/٢.
(٣) التصريح: ٢٠١/٢.
(٤) المساعد: ٤٩٥/٢، والتصريح: ١٦٩/٢.
(٥) الأشباه والنظائر: ٦٨٤/١.
(٦) التصريح: ١٩٥/٢.
(٧) الارتشاف: ٢١/٣.
(٨) المساعد: ١٢٠/٢- ١٢١، والتصريح: ٩٥/٢.

هات فعل والهاء في أوله بدل من الهمزة، وهو متصرف، والدليل قوله تعالى:"هاتوا برهانكم"[1].

٥٦- نقل في حذف عامل ربّ عدّة مذاهب: نادر الحذف وهو قول الخليل وسيبويه. كثيره وهو قول الفارسي والجزولي. ممتنعه وهو قول لُكْذَة الأصفهاني. لازمه[2].

٥٧- حكى ابن العلج أنّه سمع في ضحوة وعشية العلمية. قال والأكثر التنكير[3].

٥٨- نقل عن المُبَرّد أنّ آية تضاف إلى الفعل على تقدير ما المصدرية[4].

٥٩- نقل في البسيط قولاً يقول: إنّ الإضافة إلى المبني مطلقاً يحصل عنها البناء مطلقاً. ولذا جعل بعضهم الإضافة إلى ياء المتكلم موجبة للبناء[5].

٦٠- نقل عن الكوفيين أنّ كلّا توصف ويوصف بها، ونقل عن بعض النحويين أنّ البصريين لا يصفون بها[6].

٦١- نقل عن النحويين أنهم اتفقوا على أنّ بدل الفعل من الفعل يكون فيه بدل الشيء من الشيء ولا يكون فيه بدل بعض من كل. واختلفوا في بدل الاشتمال، ومنه عند من أثبته: "ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف"[7].

٦٢- نقل عن بعض النحويين جواز حذف ما علُم من المضاف وبقاء المضاف إليه على إعرابه نحو:

أكلّ امرىء تحسبين امْرَءاً ونارٍ توقّدُ بالليل نارا

وحجّة المجيز ظاهر السماع. ونقل عن غيرهم المنع لأنّ العاطف لو ناب عن عاملين لناب عن أكثر، ولا يجوز ذلك بإجماع[1].

---

(١) حاشية ياسين على التصريح: ٤١/١.
(٢) المساعد: ٢٨٦/٢.
(٣) الارتشاف: ٢٢٩/٢، والمساعد: ٤٩٤/١.
(٤) المساعد: ٣٥٨/٢.
(٥) المساعد: ٣٧٤/٢.
(٦) الارتشاف: ٥٩٦/٢، والمساعد: ٤٢٠/٢.
(٧) الارتشاف: ٦٢٧/٢، والمساعد: ٤٣٩/٢.

٦٣ـ نقل عن سيبويه القياس في المعدول إلى فعل في سبِّ المذكر نحو: يافُسق ويا خُبَث، ونقل عن بعض أصحابه الاقتصار على المسموع[٢].

٦٤ـ نقل عن بعضهم يا خمسه بالهاء في الوقف على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر، ونقل عن بعضهم الوقف بالتاء[٣].

٦٥ـ نقل ترخيم اثني عشر فيقال: يا اثن. وقال: ومن جعله من باب المضاف ولا يرخم المضاف لا يرخمه[٤].

٦٦ـ نقل الفراء وأكثر الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي المحرّك الوسط مثل حكم فيقال: يا حَكَ[٥].

٦٧ـ نسب إلى ابن طلحة القول بأن فتح التاء من طلحة في يا طَلَحةَ اتباع لحركة الحاء[٦].

٦٨ـ نقل جواز إظهار العامل في: الأسد الأسد. ونَقَل قُبْحَ إظهاره لا امتناعه[٧].

٦٩ـ نقل عن الأصمعي جواز القول: شَتّان ما بين زيد وعمرو، ونقل عن الأكثرين المنع. وعَلّق ابنُ عقيل على ذلك بقوله: وهو خلاف المعروف[٨].

٧٠ـ نقل ابن العلج أربعين لغة في أُفٍّ وقال: معناه الضَّجر، وقيل: أَضْجَرُ وقيل: ضَجِرْت[٩]. ونقل أيضاً عدّة لغات في صحارى وعذارى[١٠].

---

(١) المساعد: ٤٧٢/٢.
(٢) المساعد: ٥٤٣/٢.
(٣) المساعد: ٥٤٨/٢.
(٤) المساعد: ٥٤٩/٢.
(٥) المساعد: ٥٥٢/٢.
(٦) المساعد: ٥٥٨/٢.
(٧) المساعد: ٥٧١/٢.
(٨) المساعد: ٦٥١/٢، والارتشاف: ٢٠٩/٣.
(٩) المساعد: ٦٥٢/٢.
(١٠) الأشباه والنظائر: ٩٢/١.

٧١- الزهدمان كما في البسيط هما زهدم وقيس ابنا حزن[١]. وعند أبي حيان هما زهْدِم وكِرْدِم ابنا قيس[٢].

٧٢- قال ابن العلج قالوا: رجل مَقْتَوي وفي الجمع مَقْتَوون[٣].

٧٣- نقل عن يونس جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بظرف أو مجرور[٤].

٧٤- نقل ابن العلج عن الأخفش أنه وافق الكوفيين على أنّ كذا تفرد عن المركب بالمفرد المنصوب وتركب هي معطوفة على مثلها تقول: له عندي كذا وكذا درهماً، وعن المائة والألف بالمفرد المجرور، وتُفْرد هي نحو: له كذا درهم[٥].

٧٥- نقل عن الأخفش أنَّ الواو والألف والياء في الأسماء الستة زوائد دوالّ على الإعراب[٦].

٧٦- نقل عن الأخفش أنّ من العرب من يضيف في مثل معد يكرب وحضرموت وقالي قلا[٧].

٧٧- نقل عن سيبويه أنّ أصل الذي لذي وأصل التي لتي[٨].

٧٨- نقل عن بعض النحويين إنكاره أن تكون من وما نكرتين موصوفتين[٩].

٧٩- نقل عن ظاهر كلام سيبويه أنّ عسى في نحو عسى أن يذهب زيد تامّة لا خبر لها وفاعلها ما بعدها على تقدير المصدر[١٠].

---

(١) الارتشاف: ٢٥٥/١.
(٢) الارتشاف: ٢٥٥/١.
(٣) الارتشاف: ٢٦٩/١.
(٤) الارتشاف: ٣٨٠/١.
(٥) الارتشاف: ٣٨٩/١- ٣٩٠.
(٦) الارتشاف: ٤١٦/١.
(٧) الارتشاف: ٤٤٣/١.
(٨) الارتشاف: ٥٢٥/١.
(٩) الارتشاف: ٥٤٥/١.
(١٠) الارتشاف: ١٢٢/٢- ١٢٣.

٨٠- نقل عن البصريين أنهم أجازوا إنّ قائماً الزيدان وحكى أنّ الكوفيين لا يجيزون إلاّ أن تقول: إنّ قائمين الزيدان ولا يجيزون إفراد الاسم[١]. وقال أبو حيان: وهم صاحب البسيط فحكى جواز هذا عن البصريين[٢].

٨١- عزا ابن العلج إلى الأخفش جواز لحوق ما ليت ولعلّ وكأنّ دون إنَّ وأنَّ ولكنَّ[٣].

٨٢- نقل ابن العلج في العلم المعدول كَعُمَر وزُفَر ثلاثة مذاهب: أحدها أنّه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولاً. والثاني أنه مرتجل غير مشتق ... والثالث أنه ليس منقولاً على الإطلاق ولا مرتجلاً على الإطلاق بل هو مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه، ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه[٤].

٨٣- نقل في أمسِ خلافاً عند من أعرب فقيل هو مصروف وقيل هو غير مصروف[٥].

٨٤- نقل عن سيبويه جواز إضافة مذ إلى الجملة الاسمية[٦].

٨٥- نقل أن إعراب "فصاعداً" منصوب انتصاب المصدر أي فصعد صُعوداً[٧].

٨٦- نقل عن بعضهم أنّ المعنى في لا أقوم حتىّ يقوم إلاّ أن يقوم[٨].

٨٧- نقل عن الكوفيين إنكارهم دخول الكاف على ضمير الرفع المنفصل نحو أنت كأنا وأنا كهُو[٩].

---

(١) الارتشاف: ١٣٨/٢.
(٢) الارتشاف: ١٣٨/٢.
(٣) الارتشاف: ١٥٧/٢.
(٤) الأشباه والنظائر: ٦٧٤/١.
(٥) الارتشاف: ٢٥٠/٢.
(٦) الارتشاف: ٥٢١/٢.
(٧) الارتشاف: ٣٦١/٢.
(٨) الارتشاف: ٤٠٣/٢.
(٩) الارتشاف: ٤٣٦/٢.

٨٨- نقل عن بعضهم أنّ التقدير في نحو اذهب بذي تسلم: لا أفعلُ بحقّ سلامتك، ومعناه القسم. وقيل: المعنى لا أفعل هذا مقترناً بوقتٍ ذي سلامة، فتكون ذو صفة لوقت. وقيل هو صفة لوقت. المعنى: افعل متبركاً بما تسلم فيه والمعنى متبركاً بك[١].

٨٩- نقل عن المبرد جواز تقدّم ما بعد الفاء عليها إلاّ إن كان المعمول مع عامله نفسه لا يصحّ أن يتقدم فلا يجوز أمّا درهماً فعندي عشرون، بخلاف أمّا زيداً فإني ضارب، فإنه قبل دخول إنّ يجوز نحو: زيداً أنا ضارب. وقيل: يجوز ذلك في الظرف والمجرور نحو: أمّا اليوم فإنّي ذاهب[٢].

٩٠- حكى ابنُ العلج جواز التعجب من الأفعال الناقصة[٣].

٩١- نقل ابن العلج أنَّ الأخفش يفرّق بين أن يكون الاسم الفاصل ضميراً في الفعل نحو: أنت زيداً تضربه، فيبقى على ما كان عليه من طلب الفعل وتعلقه بالاسمين وأنت مرفوع وزيد منصوب، والنصب الاختيار. وإن لم يكن له ذكر وافق سيبويه على الابتداء في زيد ورجحه على النصب نحو: زيد أخوه يضربه[٤].

٩٢- نقل في البسيط خلافاً في ما هو معمول للتابع غير الحقيقي، فهل هو في حكم ما هو تابع نحو: مررت برجل غير ضارب أخوه زيداً، وهذا رجل غير ضارب أخوه زيداً. ونقل عن بعضهم عدم الجواز، وقال يحتاج في هذا إلى اعتماد[٥].

٩٣- نقل عن المبرِّد أنّ جمع السلامة أولى من جمع التكسير فنحو: مررت برجلٍ حسنين غلمانه أولى من نحو: حسان غلمانه[٦].

٩٤- نقل عن بعضهم أنّ باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن مكرّر طلباً للمبالغة والاختصار[٧].

---

(١) الارتشاف: ٥٢٨/٢.
(٢) الارتشاف: ٥٧٠/٢.
(٣) الارتشاف: ٤٣/٣.
(٤) الارتشاف: ١١٢/٣.
(٥) الارتشاف: ١٨٣/٣.
(٦) الارتشاف: ٢٥٠/٣.
(٧) الأشباه والنظائر: ٧٣/١.

٩٥- نقل خلافاً في المحذوف من ذا فأكثر النحاة على أنّ المحذوف لامه لأنّها طرف فهي أحقّ قياساً على الإعلال، ولأنّ حذف اللام أكثر من حذف العين فتعليق الحكم بالأعم أولى. ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لامه لأنّ العين ساكنة، والساكن أضعف من المتحرّك فهو أحق بالحذف ... [١] .

٩٦- نقل خلافاً في الآن فقيل أصله أوان ثم حذفت الألف بعد الواو وقلبت ألفاً، وقيل بل حذفت الواو وبقيت الألف بعدها فوقعت بعد الهمزة[٢].

٩٧- نقل خلافاً في مُغْدَودن هل الزائد فيه الدال الأولى أو الثانية؟ فَعَلى الأوّل يقال في تصغيره مُغَيْدن بحذف الواو مع الدال لأنّ الواو وقعت ثالثة، وعلى الثاني مُغَيْدين بقلبها ياء لأنها رابعة فلا تحذف[٣].

٩٨- نقل خلافاً في الزائد في فثم من بيت أبي كبير الهذلي: فرأيت ما فيهِ فثم رزئته. فقيل: الزائد الفاء. وقيل: ثم دون الفاء لحرمة التصدر[٤].

٩٩- نقل خلافاً في وزن الأسماء الأعجمية، فذهب قوم إلى أنها توزن وذهب قوم إلى أنها لا توزن، واختار ابنُ العلج الثاني لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد، وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق، ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحرف[٥].

١٠٠- نقل عن البصريين منع تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها، ونقل جواز ذلك عن الكوفيين قياساً[٦].

١٠١- نقل خلافاً في العطف على الضمير المجرور المؤكد بالضمير المرفوع، فذهب الجرمي إلى الجواز وذهب سيبويه إلى المنع[٧].

١٠٢- نقل عن ابن الدهان منع حكاية المتبع بعطف النسق، ونقل عن ابن بابشاذ جوازها[١].

---

(١) الأشباه والنظائر: ٨٥/١.
(٢) الأشباه والنظائر: ٩٨/١.
(٣) الأشباه والنظائر: ١٠٢/١.
(٤) الأشباه والنظائر: ١٠٥/١.
(٥) الأشباه والنظائر: ١٣٧/١.
(٦) الأشباه والنظائر: ٢٣٠/٢.
(٧) الأشباه والنظائر: ٢٣٢/٢- ٢٣٢.

١٠٣- نقل أقوالاً في تعليل بناء أمس[٢].

١٠٤- نقل عن الأكثرين منع صرف رحمن لأنّ ما لا ينصرف من فَعْلان أكثر فالحمل عليه أولى[٣].

١٠٥- نقل عن الفارسي حذف التنوين وإبقاء الكسرة إذا دعت الضرورة إلى منع صرف المنصرف المجرور، ونقل عن الكوفيين في محلّ جر قياساً على ما لا ينصرف لئلا يلتبس بالمبني على الكسر[٤].

١٠٦- نقل عن الكوفيين أنَّ أمثلة المبالغة لا تعمل لأنّ اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته. وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها، والمنصوب بعدها محمول على فِعل يُفسّره الصفة[٥].

١٠٧- نقل عن بعضهم تضعيفه أن يكون ناصب المعطوف في قول الشاعر:

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبدَ رب أخا عون بن مخراق

فعلاً يدلُّ عليه اسم الفاعل، وقال: بل الناصب له اسم الفاعل الموجود والتنوين مراد، وإذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف[٦].

١٠٨- نقل عن الأخفش أنَّ عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان معنوي[٧].

١٠٩- نقل ابن العلج أنَّ تعريف ألفاظ التأكيد "أجمع" و"أجمعون" و"جمعاء" و"جُمع" بالإضافة المقدّرة[٨].

١١٠- نقل عن الفراء إجازته إضافة اسم الفاعل المعرّف بأل إذا كان للحال أو الاستقبال[١].

---

(١) الأشباه والنظائر: ٢٤٣/٢.
(٢) الأشباه والنظائر: ٢٢٩/١.
(٣) الأشباه والنظائر: ٢٣٣/١، ٤٠٠.
(٤) الأشباه والنظائر: ٤٨٦/١.
(٥) الأشباه والنظائر: ٥٣٢/١.
(٦) الأشباه والنظائر: ٥٣٢/١.
(٧) الأشباه والنظائر: ٥٢١/١.
(٨) الأشباه والنظائر: ٦١٤/١.

١١١- نقل في تسمية بدل الاشتمال بهذا الاسم أقوالاً أحدها لاشتمال الأول على الثاني وثانيهما لاشتمال الثاني على الأول، وثالثها للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسة والتعليق[٢].

١١٢- نقل عن العرب أنّهم صغروا كلمتين بالألف. قالوا في دابّة دوابّة وفي هدهد هداهد[٣].

---

(١) الأشباه والنظائر: ٦٨٤/١.
(٢) الأشباه والنظائر: ٦/٢.
(٣) الأشباه والنظائر: ١٢٦/٢.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب: تـأليف أبـي حيّـان الأندلسـي. تحقيـق وتعليـق الـدكتور مصـطفى أحمـد النمّـاس. الطبعـة الأولـى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. مطبعة النسر الذهبي.

٢- أسرار البلاغة: تأليف عبدالقاهر الجرجاني. تحقيق ريتر. استنبول. مطبعة وزارة المعارف ١٩٥٤م.

٣- الأشباه والنظائر: تـأليف جـلال الـدين السـيوطي. تحقيـق الأسـتاذ عبدالإلـه نبهان. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥م.

٤- الأشباه والنظائر: تـأليف جـلال الـدين السـيوطي. تحقيـق الأسـتاذ طـه عبدالرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٥- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة: تـأليف ابـن مالك. تحقيـق الـدكتور محمـد حسن عوّاد. دار الجيل- دار عمار. الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف: تأليف أبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد. الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م. مطبعة السعادة.

٧- البسيط في شرح جمل الزجاجي: تأليف ابن أبي الربيع عبيدالله بن عبيدالله. تحقيق ودراسة الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان. الطبعة الأولى.

٨- بغية الوعاة: تـأليف جلال الدين عبدالرحمن السيوطي. تحقيق الأستاذ محمد أبـو الفضـل إبـراهيم. الطبعـة الأولـى ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م. مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٩- حاشية ياسين على التصريح: تأليف ياسين العليمي. مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٠- رأي في المفعول المطلق: للدكتور محمد حسن عواد. بحث نشر في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. تموز- كانون الأول١٩٨١م.

١١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ١٩٥٥م. بيروت- لبنان.

١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد.

١٣- شرح التصريح على التوضيح: تأليف خالد الأزهري. مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تأليف ابن هشام. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد. المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة العاشرة ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

١٥- طبقات الشافعية الكبرى: تأليف أبي نصر عبدالوهاب بن علي السُّبكي. تحقيق الأستاذين: محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح الحلو. الطبعة الأولى. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٦- طبقات النحاة واللغويين: تأليف ابن قاضي شهبة الأسدي. تحقيق الدكتور محسن غياض. مطبعة النعمان- النجف الأشرف ١٩٧٣- ١٩٧٤م.

١٧- الفرائد الجديدة: تأليف جلال الدين السيوطي. تحقيق الشيخ عبدالكريم المدرّس. أشرف على طبعها وعلّق على شواهدها محمد الملّا أحمد الكزني. بغداد ١٩٧٧م.

١٨- الكشّاف: تأليف الزمخشري. الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع.

١٩- الكوكب الدرّي فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية: تأليف جمال الدين عبدالرحيم الإسنوي، تحقيق الدكتور محمد حسن عوّاد. دار عمار/ عمان/ الأردن. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٠- لسان العرب: تأليف ابن منظور: نسخة مصوّرة عن طبعة بولاق. الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٢١- المساعد على تسهيل الفوائد: تأليف ابن عقيل. تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات. دار الفكر بدمشق/١٤٠٠هـ- ١٩٨٠هـ.

٢٢- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: تأليف جلال الدين السيوطي. عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني. الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ مطبعة السعادة.